وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département Sciences Économiques,

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـوان

تقييم دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار الفلاحي
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحمام الضلعة خلال الفترة(2008-2014)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات البنوك والتمويل

إعداد الطالبة:
مقدود نورة

إشراف الأستاذة:
بنابي فتيحة

لجنة المناقشة

لعميد نور الهدى	.....	**رئيسا**
بنابي فتيحة	.....	**مشرفا ومقررا**
برو هشام	.....	**مناقشا**

السنة الجامعية

2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان والتقدير إلى الأستاذة المشرفة"**بنابي فتيحة** "

التي أمدتني بيد العون من توجيهاتها و نصائحها

طيلة إنجاز هذا البحث

كما أتقدم بشكري واحترامي لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة على كل المعلومات التي قدموها لنا طيلة المشوار الجامعي دون أن أنسى جميع أساتذتي في كل مراحل الدراسة.

والشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها الدور في تقويم وتثمين هذا العمل

كما لا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر إلى عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحمام الضلعة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
تشـــــكرات	
الفهرس العام	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمـــــــة العامة	**أ-هـ**
الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجاريـــــــــــة	
تمهيـــــد	**07**
المبحث الأول: مفهوم البنوك	**08**
المطلب الأول: نشأة البنوك وتطورها	**08**
المطلب الثاني: تعريف البنك	**10**
المطلب الثالث: أنواع البنوك	**11**
المبحث الثاني: مفهوم البنوك التجارية	**14**
المطلب الأول: تعريف البنك التجاري	**14**
المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية	**15**
المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية	**17**
المبحث الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية، عوائدها ومخاطرها	**19**
المطلب الأول: مصادر تمويل البنوك التجارية	**19**
الفرع الأول: الموارد الذاتية	**19**
الفرع الثاني: الموارد الخارجية غير الذاتية	**21**
المطلب الثاني: عوائد البنوك التجارية	**23**
المطلب الثالث: مخاطر البنوك التجارية	**25**
خلاصة الفصل	**28**
الفصل الثاني: الاستثمار الفلاحي	
تمهيد	**30**
المبحث الأول: مفهوم التمويل	**31**

المطلب الأول: تعريف التمويل وأشكاله	**31**
الفرع الأول: تعريف التمويل	**31**
الفرع الثاني: أشكال التمويل	**32**
المطلب الثاني: أهمية التمويل	**37**
المطلب الثالث: طرق تمويل البنوك التجارية	**38**
الفرع الأول: طرق التمويل طويلة الأجل	**38**
الفرع الثاني: طرق التمويل متوسطة الأجل	**39**
الفرع الثالث: طرق التمويل قصيرة الأجل	**41**
المطلب الرابع: مخاطر التمويل	**43**
المبحث الثاني: مفهوم الإستثمار الفلاحي	**44**
المطلب الأول: تعريف الإستثمار وأهميته	**44**
الفرع الأول: تعريف الاستثمار	**44**
الفرع الثاني: أهمية الاستثمار	**47**
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار	**49**
المطلب الثالث: تعريف الفلاحة وأنواعها	**54**
الفرع الأول: تعريف الفلاحة	**54**
الفرع الثاني: أنواع الفلاحة	**55**
المطلب الرابع: تعريف الاستثمار الفلاحي، خصائصه وأهدافه	**56**
الفرع الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي	**56**
الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي	**57**
الفرع الثالث: أهداف الاستثمار الفلاحي	**60**
المبحث الثالث: مفهوم الائتمان الفلاحي	**63**
المطلب الأول: تعريف الائتمان الفلاحي	**63**
المطلب الثاني: طبيعة الائتمان الفلاحي	**63**
المطلب الثالث: أهمية الائتمان الفلاحي ومخاطره	**65**
الفرع الأول: أهمية الائتمان الفلاحي	**65**
الفرع الثاني: مخاطر الائتمان الفلاحي	**65**

المطلب الرابع: شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي	**67**
خلاصة الفصل	**69**
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	
تمهيد	**71**
المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	**72**
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**72**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**79**
المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة_حمام الضلعة_	**83**
المطلب الرابع: السياسات المتبعة لبنك BADR عند منح القروض	**88**
المبحث الثاني: تقييم مساهمة بنك BADR_ وكالة حمام الضلعة907_ في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية خلال الفترة2008_2014.	**94**
المطلب الأول: أنواع التمويلات التي تقدمها وكالةBADR	**94**
المطلب الثاني: تحليل التمويلات المقدمة من طرف الوكالة	**96**
المطلب الثالث: تقييم الفلاحين لخدمات الوكالة	**101**
خلاصة الفصل	**110**
الخاتمة العامة	**112**
قائمة المراجع	**121-116**
الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	خصائص قروض الاستغلال الممنوحة من طرف وكالةBADR	95
02	خصائص قروض الاستثمار	96
03	تطور تمويل البنك للمؤسسات الفلاحية حسب القطاع	97
04	عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الاستثمارية الفلاحية	99
05	قيمة القروض الاستثمارية الفلاحية المسددة وغير المسددة	101
19_06	التكرارات والنسب المؤوية لآراء أفراد العينة حول الأسئلة	108-102

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين العائد والمخاطرة	27
02	أشكال التمويل	36
03	طرق التمويل طويلة الأجل	39
04	طرق التمويل متوسطة الأجل	41
05	طرق التمويل قصيرة الأجل	43
06	مفهوم الإستثمار	45
07	أهداف الإستثمار الفلاحي	62
08	الهيكل التنظيمي لوكالة حمام الضلعة	84
09	آلية منح القروض في وكالة حمام الضلعة	93

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الاستمارة
02	وصل إستلام ملف قرض
03	دراسة تنجز من طرف البنك
04	محضر زيارة ميدانية {معاينة}
05	محضر اجتماع لجنة القرض
06	ترخيص بمنح القرض

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يحتل الاستثمار مكانة بارزة في أغلب السياسات الاقتصادية، وذلك لدوره الفعال في التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر بمثابة العجلة المحركة للنشاط الاقتصادي، فبواسطته تستطيع أي دولة استغلال مواردها المتاحة. إذ يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية التي تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدول، كما تساهم في تحقيق التوازن المالي وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتحقيقا لذلك اهتمت الدول بتنويع استثماراتها لتشمل القطاع الفلاحي، الذي يعتبر العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم الثالث، فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي وتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام، لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي.

ويتم تمويل هذه الاستثمارات من طرف مؤسسة بنكية تدعى بالبنوك التجارية، التي تعتبر من بين المصادر التي تدعم القطاع الفلاحي بالأموال اللازمة والضرورية لتسيير العملية الإنتاجية، وخاصة في بعض المواسم الفلاحية، حيث يتميز هذا القطاع بوجود قيود خاصة مما يتوجب مرونة وتنوع طرق وإجراءات التمويل، حتى تؤدي سياسة الائتمان دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع.

1-الإشكالية:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم البنوك التجارية في تمويل الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة(2008-2014)

ولتوضيح أكثر لمعالم الإشكالية التي تم طرحها نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبنوك التجارية؟ وما هي مصادر تمويلها؟

- ما هو مفهوم كل من الاستثمار الفلاحي؟ وما هي طرق تمويل البنوك التجارية للمشاريع الفلاحية؟
- ما هي الإجراءات المستعملة من طرف وكالة BADR لتمويل الاستثمار الفلاحي؟
- ما مدى مساهمة بنك *BADR* في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية؟

الفرضيات:

وكإجابة أولية على الأسئلة المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تعد البنوك التجارية من المنشآت المالية والنقدية الحيوية، حيث تقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفائض والعجز المالي.

- الاستثمار يعتبر المسلك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذا تعمل معظم الدول على تسطير سياسات اقتصادية وسن تشريعات وقوانين تحفز الاستثمار.

- تعتبر القروض المصرفية من أهم مصادر تمويل المشاريع الفلاحية، فهناك القروض الطويلة الأجل والمتوسطة...إلخ.

_ تعتبر مساهمة BADR في تقديم القروض للمشاريع الاستثمارية الفلاحية مساهمة فعالة.

2-أهمية البحـــــث:

تكمن الأهمية العلمية للبحث في إمكانية اعتباره موضوعا جديرا بالاهتمام، فهو يلقي الضوء على محاولة إيجاد سبل التمويل الأكثر ملائمة. بالإضافة لأهمية القطاع الفلاحي في الجزائر وضرورة تطويره، باعتباره قطاعا حساسا، من الناحية الاقتصادية والربحية ومن ناحية دوره في توفير الأمن الغذائي للمجتمع. لذا توجب دراسته ودعمه والبحث في طرق تمويله بشكل فعال.

3-أهداف الدراســـة:

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو تقديم قيمة مضافة تساهم في إثراء معارف الباحثين في هذا المجال، بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمثل في:

- إبراز دور البنوك كعنصر فعال في عمليات تمويل الاستثمار الفلاحي، وضرورة إصلاح القطاع البنكي وتفعيل دوره في عملية التمويل، وإلزامية تحديثه لمواكبة التطورات الحاصلة على مستوى المبادلات.

- التعرف على آليات منح القروض الاستثمارية الفلاحية من قبل وكالة BADR.

4- حدود الدراســـة:

تتجلى حدود الدراسة في قدرة البنك على تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية التي ترقى إلى المستوى المطلوب، وقد اقتصر مجال بحثنا المكاني على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببلدية حمام الضلعة، في حين اقتصر مجال بحثنا من الناحية الزمنية على الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014.

5- أسباب اختيار الموضـــوع:

- يعتبر هذا المجال، مجال تخصص الباحثة.(اقتصاديات البنوك والتمويل)

- شعورنا بأهمية الموضوع في ظل التطورات التي شهدها قطاع الفلاحة في السنوات الأخيرة.

- يعتبر الاستثمار في الفلاحة عنصرا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية.

6- منهج الدراســـــــة:

تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث كان استخدام المنهج الوصفي في الفصلين الأول الثاني، من خلال التطرق لمختلف المفاهيم الخاصة بالتمويل والاستثمار الفلاحي، بالإضافة لاستخدام المنهج التحليلي في الفصل الثالث، وذلك لتحليل وتقييم فعالية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية.

7- الدراسات السابقـــــة

1- دراسة بزاز حليمة، مذكرة ماجستير حول إعادة تمويل البنوك التجارية"حالة الجزائر" جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة، 2005. تمثل هدفها الأساسي في إبراز آليات إعادة تمويل البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى، ومعرفة مصادر التمويل باعتبارها مصدرا تمويليا غير تضخمي، حيث تنتقل السيولة من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز.

وكانت نتائجها:

- أن بنك الجزائر لا يعيد خصم سندات التمويل المتمثلة في القروض متوسطة الأجل إلا إذا كانت هذه الأخيرة تهدف إلى دعم السكن ، تطوير وسائل الإنتاج.

- تعتبر إعادة التمويل لدى بنك الجزائر من بين مصادر النمو في القاعدة النقدية، وعلى هذا الأساس يمكن لبنك الجزائر التحكم في هذا النمو، من خلال التحكم في عملية إعادة التمويل.

- تقوم البنوك التجارية الجزائرية بمنح قروض بمبالغ تفوق قدرتها الاقتراضية، وهذا لضمانها إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وذلك إذا احتاجت للسيولة من أجل مواجهة مختلف سحوبات المودعين غير المتوقعة والتسرب النقدي.

2- بوريدح صورية مذكرة ماجستير حول دور البنوك التجارية في تمويل وتهيئة المؤسسات المصغرة، جامعة قسنطينة، 2006، حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة خلق نسيج من المؤسسات الصغيرة وتشجيع الاستثمار ومحاربة البطالة.

ومن نتائجها أنه:

- مهما اختلف شكل الدعم لإنشاء مؤسسة صغيرة، فإن تمويلها تستدعي تدخل البنوك التجارية.

- غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع إلى الاستثمار في المجالات التي تستهدف قبولا كبيرا، وغياب مشاريع ذات مردودية وقابلة للتطور وتشجيع البنك على تمويلها.

– في ظل العولمة المنافسة والبحث عن الاستخدامات الأكثر مردودية، فالبنك يوجه جزء من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع.

8- تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث يتناول الفصل الأول مدخل تمهيدي للبنوك ثم التعرف على البنوك التجارية ومعرفة مصادرها، عوائدها ومخاطرها.

أما الفصل الثاني فخصصناه لمفاهيم التمويل والاستثمار الفلاحي من أهداف وخصائص...إلخ.

أما الفصل الثالث فهو الجانب التطبيقي، تطرقنا فيه إلى التعريف بالبنك محل الدراسة ومعرفة هيكله التنظيمي، ثم التعريف الإجراءات التي يتبعها البنك عند تقديم القروض، لنختم هذا الفصل بمحاولة تقييم مساهمة هذا البنك في تمويل الاستثمار الفلاحي خلال الفترة ما بين 2008 إلى غاية 2014، لنصل في النهاية إلى النتائج التي تمكنا من الحكم على دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويله للمشاريع الاستثمارية الفلاحي.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية

تمهيد الفصل:

لقد كان لنشأة البنوك وتطورها أهمية بالغة في مختلف الاقتصاديات، وهذه الأهمية لم تكتسب من فراغ، وإنما من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها، حيث أصبحت البنوك أهم قناة لتمويل التنمية والنهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية، التي تسعى إليها كل دول العالم خاصة المتخلفة منها.

والبنوك التجارية باعتبارها أحد أنواع البنوك، لها دور أساسي في توفير متطلبات التنمية والمساهمة في إقراض الأموال اللازمة لمختلف النشاطات والمشاريع الاستثمارية، لذالك يعتبر البنك التجاري وسيط بين المقرضين أي المدخرين والمقترضين أي المستثمرين.

المبحث الأول: مفهوم البنوك.

يتكون الجهاز المصرفي لأي مجتمع من المؤسسات المالية وعدد من البنوك، وتساهم هذه الأخيرة بشكل هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا للدور المهم الذي تؤديه، والمتمثل في جمع الأموال في شكل ودائع بغرض إدخالها في السوق على شكل قروض، لدفع العجلة الاقتصادية نحو الأمام، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى نشأة البنوك، تعريفها، وأنواعها.

المطلب الأول: نشأة البنوك وتطورها

تعود البدايات الأولى للعمليات المصرفية إلى عهد بابل العراق القديم في الألف الرابع قبل الميلاد، كما عرف الإغريق بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة في القرن الرابع قبل الميلاد، كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض.

وتعود فكرة الاتجار بالنقود إلى فكرة الصراف، التي بدأت في العصور الوسطى، فالبنوك بشكلها الحالي ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في القرن الثالث عشر والقرن الرابع عشر، بعد ازدهار المدن الايطالية خاصة جنوه وفلورنسا، على إثر الحروب الصليبية، فقد كانت تلك الحروب تتطلب نفقات طائلة لغرض تجهيز الجيوش، كما أن العائدين منها من المحاربين جلبوا معهم خيرات كثيرة، وترتّب على كل هذا النشاط تكدس في الثروات ونمو متزايد في العمليات المصرفية.

وكان التاجر والصيرفي من أكثر المستفيدين من هذا التحول الكبير، حيث قضت ضرورة التعامل شيوع فكرة قبول الودائع للمحافظة عليها من الضياع، مقابل شهادات اسمية، ثم بدأ تحويل الودائع من اسم إلى اسم[1].

وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله، " بدون تعيين اسم المستفيد " الذي انبثق منها الشيك، وكذالك البنكنوت "النقود الورقية" بشكلها الحديث، وحيث لم يكتف الصيارفة بمجرد قبول الودائع، فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة، بإقراضها للغير مقابل الفوائد التي

[1]– شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص ص25،26.

يحصلون عليها منهم. وفي مرحلة لاحقة قاموا باستثمار الودائع التي لديهم، أي مال الغير المودع عندهم بإقراضهم للأفراد مقابل فائدة، وقد حققوا مقابل ذلك أرباح طائلة.

تتجاوز أرصدة ودائعهم، وهذا هو السحب على المكشوف. وفي أواخر القرن السادس عشر أنشئت بيوت صيارفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت الصرف ثم إلى بنك، ويصعب تاريخيا أن نحدد متى ظهر أول مصرف، لكن المتفق عليه أن أول مصرف هو مصرف البندقية سنة 1157، وبعده بنك أمستردام سنة 1600، وبنك فرنسا عام 1800.

وقد ازدهرت الأعمال المصرفية نتيجة تدفق الخيرات والمعادن النفيسة في القرنين السادس والسابع عشر، ومنذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوربا، وكان أكثرها صغيرا وعائليا، وقد زادت وظائف البنوك بالإضافة إلى الخصم إلى الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود.

وبمجيء الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج الكبير، والذي يحتاج تسييره إلى الأموال الكبيرة، أخذت البنوك تتوسع هي الأخرى، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ازداد عدد البنوك، وأصبحت تمثل جهاز متكامل، يتمثل في كل من البنك المركزي والبنوك التجارية، إذ كلها وجدت من أجل تمويل الاستثمارات المختلفة، وفي ظل المنافسة الحرة ، ظهرت بنوك الودائع، التي شقت لنفسها طريقا بفضل ثقة المتعاملين بها.

وهكذا أصبحت البنوك بمثابة حجر الأساس في النظام النقدي الحديث، وتمثل الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي[1].

[1]– نفس المرجع، ص 27.

المطلب الثاني: تعريف البنك

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك باختلاف طبيعة نشاطها وشكلها القانوني، ولذا فمن الصعب إيجاد تعريف شامل لها، إلا أنه يمكن اختيار جملة منها ليتلخص لنا المعنى الحقيقي لهذه المؤسسة المالية.

حيث يعود أصل كلمة "بنك" للكلمة الايطالية "*Banco*"، التي تعني طاولة الصراف، أين كان يمارس الصيرفي مهنته ورائها في الأسواق، ليتطور المعنى بعد ذلك ليصبح المكان الذي توجد فيه هذه الطاولة لتجرى عليها متاجرة النقود، ثم للبناية التي توجد فيه تلك الطاولة[1].

التعريف الأول: يقصد بالبنك أنه: "منشأة مالية تنصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية: أسهم و سندات محددة"[2].

التعريف الثاني: البنك هو مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها، حيث تتجمع الأموال على شكل ودائع لدى المصارف، وتأخذ شكل أقساط تأمين في شركات التأمين، وشكل مدخرات في صناديق التوفير[3].

التعريف الثالث: يعرف البنك بأنه: "المنشآة التي تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية، والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور، والمؤسسات في شكل إدخارات بغرض إقراضها وتوظيفها للآخرين وفق قواعد وأساليب معينة"[4].

أما التعريف الذي نأخذ به فهو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل، والمتعلق بالقرض والتنفيذ في مادته 114:

---

[1]– عبد العزيز فطيمة، تيميزار أحمد، تعامل البنوك الجزائرية مع المؤسسات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي ببشار، الجزائر، يومي 24.25 أفريل 2006، ص 2.

[2]– فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 13.

[3]– رشاد العصار، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 14.

[4]– محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار البهاء الين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 76.

"البنك هو شخصية اعتبارية، تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض، وتوفير وسائل الدفع وتسييرها"[1].

المطلب الثالث: أنواع البنوك

لقد تطور نشاط البنوك وتنوعت تخصصاتها، نظرا لتنوع حاجيات المتعاملين الاقتصاديين وتطورها، حيث يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من البنوك تختلف في وظائفها وأهدافها، وتنقسم هذه البنوك إلى بنوك مركزية، تجارية، استثمارية، ادخارية، متخصصة وإسلامية.

1- البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة مركزية نقدية، تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة، ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة، وباختصار يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد[2].

ويعرف أيضا: بأنه البنك الذي يقوم بإصدار النقود الوطنية أو الأساسية، أما النقود المساعدة فإن مهمة إصدارها تقع على كاهل الخزانة العامة[3].

ومن أهم وظائفه[4] :

- تنظيم إصدار العملة تبعا لمتطلبات الاقتصاد الوطني.
- السيطرة على كمية النقود المتداولة داخل البلد.
- مراقبة البنوك والإشراف على أعمالها، حفاظا على حقوق المودعين والمساهمين.

---

[1]- قيرش محمد الأمين، تأثير جودة الخدمات المصرفية في الأداء المالي للبنوك الجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014، ص 53.

[2]- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص53.

[3]- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص217.

[4]- عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص223.

2- البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع وتوظيفها، وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وما شابه ذلك، وأهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى، هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للصرف [1].

3- بنوك الاستثمار:

بنوك الاستثمار هي البنوك التي تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل، والاشتراك في إنشاء شركات وإقراضها لمدة طويلة[2].

وتعرف أيضا: بأنها البنوك التي تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار، وفقا لخطط التنمية الاقتصادية، وسياسات دعم الاقتصاد الوطني[3].

4- بنوك الادخار:

بنوك الادخار هي البنوك التي تقوم بإقراض المشتركين في رأس مالها، بفوائد متعادلة[4].

كما تقوم بنوك الادخار بالوظائف المرتبطة، بتنظيم المدخرات الشخصية في المدن والأرياف، وغيرها من التسهيلات المصرفية والودائع، واستلام مختلف أنواع المدفوعات وسدادها[5].

---

[1]- رياض الحلبي، رشاد العصار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الأردن، 2000، ص69.

[2]- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2007، ص24.

[3]- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياص، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص203.

[4]- محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص26.

[5]- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية للدولة، دار النهضة العربية، لبنان، 1979، ص123.

5- البنوك المتخصصة غير التجارية:

هي مؤسسات مالية هدفها الأساسي ليس الربح، وإنما تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين أو خدمة شريحة معينة من المجتمع، لذا تسمى أحيانا بنوك أو مؤسسات التنمية، وعادة يدل اسمها على القطاع الذي تخدمه وتقدم له تسهيلات وقروض متوسطة وطويلة الأجل، كما أنها تعتمد على مواردها الذاتية [1].

وتنقسم إلى[2]:

أ- **بنوك صناعية:** تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه، ورفع مستوى الصناعة، والمساهمة في إنشاء شركات صناعية.
ب- **بنوك زراعية:** تقوم هذه البنوك بمنح قرض للزراع لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة.
ج- **بنوك عقارية:** توظف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية لاستصلاح الأراضي.

6_البنوك الإسلامية:

يعرف البنك الإسلامي بأنه: "كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال، لتنشأ عنه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنقل مبادئه من النظرية إلى التطبيق ومن التصور إلى الواقع الملموس[3].

وتعرف أيضا بأنها: "بنوك حديثة النشأة، وفكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، فهي تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة بين البنك وعملائه أخذا أو عطاءا، وبذلك يتم التعامل وفقا لما أنزله الله سبحانه وتعالى. ومن بين أسسها[4]:

---

[1]- عبد الله الطاهر، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز البريد الكرك، الأردن، 2004، ص27.

[2]- محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص27.

[3]- جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص80.

[4]- عبد الغفار حنفي، رسمية قرياص، مرجع سابق، ص206.

أ. عدم التعامل بالربا أخذا أو عطاء.
ب. الربح القليل وعدم الاحتكار أو الاستغلال.
ج. التركيز على مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

المبحث الثاني: مفهوم البنوك التجارية

تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص، إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث. وتمثل البنوك التجارية أو بنوك الودائع، القسم التقليدي من النظام المصرفي، وترجع أهميتها أساسا إلى الدور الهام الذي تؤديه في التأثير على العرض الكلي للنقود. سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على تعريف البنك التجاري، وظائفه وأهدافه.

المطلب الأول : تعريف البنك التجاري

تختلف التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية، باختلاف طبيعة نشاطها وشكلها القانوني، ولذا فمن الصعب إيجاد تعريف شامل لها، إلا أنه يمكن اختيار جملة منها لتلخص لنا المعنى الحقيقي لهذه المؤسسة المالية.

التعريف الأول: يعرف البنك التجاري بأنه: "مؤسسة تتعامل في الدين والائتمان، من خلال الحصول على ديون من الغير، تمثل التزامات عليه، تظهر في جانب الخصوم من ميزانية البنك التجاري، ويقدم مقابلها وعودا بالدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير في شكل ائتمان وإقراض للغير، تمثل حقوق له تدخل في جانب الأصول للميزانية[1].

المدخرات وإنشاء الائتمان، وقبول كافة الودائع وتمويل المشاريع، أو الإنشاء والبحث عن الودائع"[2].

[1]– محمد عزة عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص109.
[2]– خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008، ص88.

التعريف الثالث: عرف القانون رقم (03_11) المتعلق بالنقد والقرض البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية، مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 66 إلى 69 من نفس القانون".

وتتضمن هذه العمليات ما يلي[1]:

- تلقي الأموال من الجمهور لاسيما في شكل ودائع.
- منح القروض.
- توفير وإدارة وسائل الدفع، ووضعها تحت تصرف الزبائن.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

يسعى البنك التجاري لممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، حيث تتنافس البنوك فيما بينها من أجل تحقيق الربح وتحسين نوعية الخدمات المقدمة، وخلق مركز إستراتيجي هام، وكذا تحقيق رضا الزبون، وعموما تتولى البنوك التجارية تقديم الخدمات التالية:

1- قبول الودائع: التي يكون بعضها تحت الطلب وبعضها لأجل، أو ودائع ادخارية أخرى[2].

2- العمليات على السندات: تتلخص هذه العمليات بالدور الذي يقوم به البنك التجاري باسم زبائنه وعملائه في الأسواق المالية، وذلك بتدخله في هذا السوق كمشتري وكبائع للأسهم والسندات، كما يقوم البنك التجاري بالاكتتاب لصالح عملائه في سندات الخزينة، وبمهمة إعطائهم النصائح لاستعمال أموالهم في العمليات المالية[3].

---

[1]- حورية حمدي، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص ص 22، 23.

[2]- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرّحمان الدوري، مرجع سابق، ص33.

[3]- خبابة عبد الله، مداخلة ضمن ملتقى حول إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص02.

3- عمليات القروض: تعتبر عمليات القروض من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية، وتتخذ القروض قصيرة الأجل عدة أشكال[1]:

أ- القروض النقدية أو القروض عن طريق الخزينة: وتشمل التسبيقات أو السلفات من الخزينة، وهي قروض للمدى القصير، تعطى لسد الفارق بين النفقات والمداخيل الشهرية، كما يتعلق الأمر بالمكشوف البنكي (حساب جاري سالب)، الذي يمنحه البنك للمؤسسات التجارية والصناعية.

ب- الخصم: يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف زبائنه التجار والصناع، وبإمكانه أن يعيد خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي.

ج- القرض بضمان أوراق مالية أو تجارية: يتعلق الأمر هنا بالقروض التي يعطيها البنك التجاري، مقابل استلامه من المقترض عددا معينا من السندات العامة أو من الحوالات والسندات.

د- القرض بالتوقيع: لا يقوم البنك التجاري بمنح القرض، ولكن يقرض توقيعه أي يعطي ضمانه لصالح المقترض مقابل عمولة يدفعها هذا الأخير.

هـ- الاعتماد المستندي: يقدم الاعتماد المستندي للمستورد ليتمكن من شراء سلع من مصدر أجنبي، حيث يرسل هذا الأخير إلى البنك مستندات السلع المشتراة التي تصبح ضمانة لدى البنك، ومقابل ذلك يسدد البنك المدفوعات الضرورية للمصدر.

و- القرض القابل للتعبئة من الأذونات التجارية: عادة ما تكون المؤسسات مضطرة لخصم عدة أوراق تجارية، الشيء الذي يؤدي إلى تكاليف باهظة وضياع الوقت، لذا اكتشفت البنوك تقنية جديدة تهدف إلى جمع كل الأوراق التجارية، حيث تسحب المؤسسة على البنك ورقة وحيدة، تعادل قيمتها مجموع ما تحتاجه المؤسسة لتسديد مدفوعاتها، وهذه الورقة تسمى بورقة التعبئة، وتكون قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي على أساس أن تشمل توقيعين، وهى تحل محل مجموع الأوراق التجارية المخصومة.

ز- العمليات مع أجهزة النظام المصرفي: تقوم البنوك بعدة عمليات مع الأجهزة الأخرى المكونة للنظام المصرفي، فهي تستعمل قسطا من سيولتها في الاكتتاب في سندات الدولة، وقد تكون مجبرة على ذلك في بعض الأحيان، كما أن لها عدة علاقات مع البنك

[1]- نفس المرجع ، ص02.

المركزي حيث تودع فيه جزءا من احتياطاتها، وتعيد خصم الأوراق التجارية الخاصة، وتلقى البنوك والمؤسسات المالية بعضها في إطار السوق النقدية (B .O .R . L .I).[1]

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية أهداف هامة تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأهداف تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية، المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، تتمثل هذه الأهداف في: الربحية، السيولة والضمان.

1- الربحية:

يسعى البنك التجاري كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية، والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار، التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية، والفوائد التي يدفعها على الودائع، إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به، والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق الربحية، لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

2-الضمان:

يعني الضمان قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة للوقوع في خسائر عليه أن يتحملها بنفسه، بدلا من أن تقع على كاهل المودعين، وتتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين تجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس كل عملية من عمليات توظيف أموال البنك، بغض

[1]- نفس المرجع، ص03.

النظر عن مصدرها. لأن الأموال التي يقرضها سوف تعود إليه وفي الآجال المتفق عليها، لذا يتوقف إقدام البنك على منح القروض لمتعامل ما، على الثقة التي يوحي بها هذا المتعامل إلى البنك، من حيث قوة مركزه المالي، ومدى احترامه لتعهداته وكيفية قيامه بالوفاء بها، ثم مدى الضمانات التي يكون على استعداد لتقديمها للوفاء بتلك التعهدات، هذا يعني أن البنك التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة، من حيث الربح وقلة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال[1].

3- السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، وتعد السيولة من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس[2].

لاشك أن اهتمام البنك بهذه الأهداف هو من سبل نجاحه في دعم بقائه وتحقيق استمراريته، لكن على البنك أن ينظر إلى أبعد من ذلك خلف حدوده، بتركيزه على المحيط والبيئة التي يعد جزء غير متجزئ منها[3].

4- البنك بين الرّبحية و السيولة:

فيها مشروعات خاصة، وعلى ذلك فهناك مصلحة أكيدة للبنك في محاولة تشغيل أقصى ما يستطيع من الموارد المالية المتاحة أمامه، بغية الحصول على أقصى ما يستطيع من العوائد، وبالتالي محاولة تعظيم ربحيته، وذلك طالما أن النقود العاطلة عقيمة بطبيعتها، ولا يمكن أن تدر أي عائد على الإطلاق، غير أن توظيف أي قدر من الموارد

---

[1]- العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2007، ص08.09.

[2]- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية"مدخل اتخاذ القرار"، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996، ص11.12.

[3]- العاني إيمان، مرجع سابق، ص09.

المالية للبنك لا يتم إلا على حساب نقص سيولة البنك، بما يعادل هذا القدر من الأموال الموظفة، حيث أن محاولة البنك تدعيم سيولته لا يتم إلا بالاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الموارد، في صورتها النقدية السائلة التي تكون عديمة الربحية بطبيعتها.

ومن هنا يتضح لنا أن الربحية والسيولة هما عاملان يسيران في اتجاهين متضادين، وأن زيادة أحدهما لا تتم إلا على حساب نقص الآخر. وعلى ذلك فإن البنك الناجح هو الذي يستطيع أن يوازن بين هاذين العاملين، بحيث يحافظ في نفس الوقت على سلامة المركز المالي لمصرفه[1].

المبحث الثالث: مصادر تمويل البنوك التجارية، عوائدها ومخاطرها

إن البنوك التجارية كأي مؤسسة أو منشأة اقتصادية عند إنشائها، فإن مواردها الأولى تكون عبارة عن الأصول المدفوعة لرأس المال، يقابلها عدد الأصول اللازمة لبدأ البنك في نشاطه، وبعد أن يبدأ البنك في نشاطه ويكتسب ثقة زبائنه، فتبدأ الودائع في الانسياب إليه، وتأتي عادة من الأفراد والمؤسسات والدوائر الحكومية، وتشكل الودائع معظم موارد البنك، وهذه العمليات تجلب للبنك عوائد كثيرة، لكنه في نفس الوقت قد يتعرض لمخاطر كثيرة.

المطلب الأول: مصادر تمويل البنوك التجارية

يمكن تصنيف موارد البنك التجاري إلى مجموعتين: الأولى ويطلق عليها "الموارد الذاتية" لأنها تمثل التزامات البنك، والثانية يطلق عليها "الموارد الخارجية".

الفرع الأول: الموارد الذاتية

تشمل الموارد الذاتية رأس المال المدفوع وما يستبقيه من نتائج نشاطه في شكل مخصصات، بالإضافة إلى ما يكونه من احتياطات، وما يظهر في ميزانيته من أرباح لم يتم توزيعها بعد ومن بينها[2]:

---

[1]– محمود يونس، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص253.

[2]– صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1983، ص ص 126، 127.

1- رأس المال المدفوع: ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط، وما يتطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله، ومن المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري، وإنما تتمثل أهميته في كونه مصدرا لثقة المودعين، ولتدعيم مركز البنك في علاقته مع مراسليه بالخارج.

2- الاحتياطات والأرباح غير الموزعه والمخصصات: تمثل الاحتياطات والأرباح غير الموزعة موردا يرتبط بناتج نشاط المؤسسة، حيث تعتبر الاحتياطات مبالغ تقتطعها البنوك من صافى الربح للتوزيع، ويطلق على النوع الأول الاحتياطي القانوني، أما الأنواع الأخرى من الاحتياطي فهي اتفاقية يقررها النظام الأساسي للبنك، والهدف منها هو دعم مراكزها المالية وتقويتها، في مواجهة التغيرات المختلفة في المستقبل.

أما فيما يتعلق بالمخصصات فالبنوك التجارية تستخدمها في تعديل الأصول، لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات: مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.

وإذا نظرنا إلى الأهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك التجارية نجدها ضئيلة بالنسبة لمواردها الكلية، الأمر الذي يؤكد ضآلة أهميتها كمصدر لتمويل توظيفات هذه البنوك، كما أن هذا يعكس أمرا له دلالته، أن تأثير البنوك التجارية على النشا ط الاقتصادي في المجتمع، والذي يمكن قياسه بحجم التسهيلات التي تمنحها والاستثمارات التي تقوم بها يفوق كثيرا ذلك التأثير المستمد من مواردها الذاتية[1].

[1]- موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص08.

الفرع الثاني: الموارد الخارجية غير الذاتية

وتمثل التزامات البنك للغير، سواء شخص طبيعي أو اعتباري، يلزم قبله البنك بحق نقدي على شكل وديعة أو قرض، ويغلب على الحقوق النقدية طابع الوديعة وليس طابع القرض.

وتستند البنوك التجارية في مواردها الخارجية على إيداعات الأفراد والهيئات المختلفة تحت بند الودائع، ثم من إيداعات البنوك الأخرى والاقتراض منها.

ونعرض فيما يلي بشيء من التفصيل للودائع، كمصدر رئيسي للموارد الخارجية[1]:

1- الودائع: وتمثل مبالغ نقدية مقيدة في دفاتر البنوك التجارية، مستحقة للمودعين بالعملات المحلية أو بالعملات الأجنبية. وتعتبر الودائع من أبرز مصادر التمويل الخارجية، ومن أنواعها نجد:

أ - **الودائع الجارية:** هي ودائع تستحق الدفع عند الطلب، فهي تتضمن التزاما حالا في أي لحظة على البنك، يجب أن يكون على استعداد دائم لمقابلة السحب منها.

ب - الودائع غير الجارية: وهي نوعان:

- **الودائع لأجل:** هي مبالغ تودع لدى البنك التجاري على ألا يسحب منها إلا بعد انقضاء مدة معينة، يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك، ويكون على علم مسبق بالتاريخ الذي يمكن أن تطلب فيه، ومن ثم يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك النسبة، التي يتعين الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية، وتدفع عليها المصارف فوائد من أجل التشجيع على جذب أكبر قدر منها.

- **الودائع بإخطار:** وتشترك مع الودائع الآجلة في وجود قيد معين على السحب منها، ولكنه قيد أخف نسبيا، ويتمثل في ضرورة إخطار البنك قبل السحب بمدة معينة، الأمر الذي يجعل قابليتها للسحب منها أعلى نسبيا، مما يتاح للبنك حرية أقل نسبيا

[1]- صبحي تادرس قريضة، مدحت محمد العقاد، مرجع سابق، ص129.128.

لتوظيفها وبالتالي تميل أسعار الفائدة المقررة لها لأن تكون أقل بالمقارنة مع النوع السابق "الودائع لأجل".

ج- ودائع التوفير: تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها، بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم الخاصة، وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبار السيولة، حيث يمكن السحب منها في أي وقت من قبل أصحابها.

د- الودائع المجمدة: تمثل مبالغ يودعها العملاء كغطاء لعمليات مصرفية تقوم بها لحسابهم، فمنها ما يمثل تأمينات لاعتمادات مستنديه وتأمينات خطابات الضمان، كما تشمل الأرصدة الدائنة التي تجمد لصالح البنك، ومن الواضح أن تجميد أرصدة هذه الودائع بمعنى عدم السماح السحب منها، يعطي البنوك فرصة طيبة لاستخدامها.

2- المستحق للبنوك والمراسلين: ويمثل أحد مصادر التمويل الهامة التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تسيير عملياتها، وبطبيعة الحال تمثل هذا المورد التزامات على البنك التجاري قبل البنوك الأخرى المحلية والأجنبية، ويمكن تقسيم هذه الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق إلى حسابات جارية ولأجل وبإخطار، وتنشأ الحسابات الجارية لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات العادية اليومية، في حين تمثل الحسابات الآجلة وبإخطار قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك، لمقابلة بعض نواحي التوظف المتاحة له.

3- المبالغ المقترضة من البنك المركزي: وتمثل بدورها مصدرا هاما لتمويل نشاط البنوك التجارية، وخاصة لتغطية احتياجات التمويل الموسمي، وفي الظروف العادية يتحدد التجاء البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي باعتبارات منها، مدى كفاية مواردها من الودائع، ومدى رغبتها في الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي وشروط الاقتراض منه، وأيضا تحقيقها بالتعاون مع البنوك التجارية.

وعلى العموم يمثل البنك المركزي في العصر الحاضر الملجأ الأخير لاقتراض، لتدعيم مركز سيولة البنوك التجارية والمحافظة عليها[1].

المطلب الثاني: عوائد البنك التجاري

تتمثل هذه العوائد في الإيرادات، البنكية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1- إيرادات الفوائد

وهي مجموع الفوائد المكتسبة على كل أصول البنك، كالقروض والودائع لدى مؤسسات أخرى والأوراق المالية، فهي إيرادات تنتج عن استثمار أموال البنك، وهي كما يلي:

أ - فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية والمراسلين في الخارج

حيث أنه عوضا من أن يحتفظ البنك بالمبالغ العاطلة دون استخدام، فإنه يودعها لدى المصارف المحلية التي تكون بحاجة إليها، ويحصل مقابل ذلك على فائدة بالسعر السائد في السوق، أما بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج، فهي تتعلق بالتجارة الدولية، فهناك بلاد تمنح عليها فوائد وأخرى لا تمنح عليها فائدة.

ب- فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية

حيث تمثل القروض والسلفيات أهم عنصر من عناصر إيرادات هذه البنوك، أما بالنسبة للأوراق المالية فإن المصارف تستثمر جانبا من أموالها في شراء هذه الأوراق، وتتمثل أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية في: أرباح الأسهم، فوائد السندات، أرباح بيع الأسهم والسندات، أما الجزء الآخر الذي تحقق البنوك منه إيراد، فهو قيامها بخصم الأوراق التجارية خاصة الكمبيالات المخصومة.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص132- 134.

[2]- أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر، ص100.

2- عمولات مقبوضة

أهمها تلك التي يحصلها البنك التجاري من فتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وأيضا إيرادات خدمات الأوراق المالية، مثل شراء أو بيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء.

3- عوائد الأسهم

يحصل المستثمر في الأسهم على توزيعات عندما تحقق منشآت الأعمال مصدرة السهم على أرباح، على أن يكون ذلك مقرونا بموافقة الإدارة على التوزيع[1].

ويجري تحديد توزيعات الأسهم على[2]:

أ- معدل العائد المحتمل:

$$\text{معدل العائد المحتمل} = \frac{(\text{سعر بيع السهم} - \text{سعر شراء السهم}) + \text{السعر المتوقع}}{\text{سعر شراء السهم}} \times 100$$

ب- معدل العائد المتوقع:

نظرا لأن العائد المحتمل غير مؤكد، فإنه من المفضل عمل توزيع احتمالي، بمعنى تقدير العائد المحتمل في ظل عدة ظروف اقتصادية واحتمالات حدوثها، ثم تقدير العائد المرجح بالاحتمالات، والذي يسمى بالعائد المتوقع ويحسب كالتالي:

العائد المتوقع = العائد المحتمل (الاحتمال)

ج- معدل العائد المطلوب:

هو العائد الذي يطلبه (يأمل في تحقيقه) المستثمر حتى يقبل على شراء السهم ويساوي:

العائد المطلوب = العائد الخالي من الخطر + بدل المخاطرة

حيث أن: العائد الخالي من الخطر هو سعر الفائدة الخالي من الخطر.

[1] محمود محمد الداغر، الأسواق المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، 2005، ص94.

[2] أحلام بو عبدلي، خليل عبد الرزاق، مرجع سابق، ص100.

أما بدل المخاطرة فهو: جزء من العائد يحصل عليه المستثمر لكي يعوضه على المخاطرة.

4 – عوائد السندات

وهناك أكثر من مفهوم للعائد[1]:

أ– **العائد الاسمي:** أي سعر الفائدة المسمى في السند عند إصداره.

ب– معدل العائد المرتقب: هو العائد المركب المتوقع تحقيقه طوال فترة السند حتى تاريخ استحقاقه، ويتم حسابه بالتقريب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد المرتقب} = \frac{\text{قيمة إسمية - قيمة سوقية}}{\text{الفترة حتى تاريخ الإستحقاق}} \Big/ \frac{\text{قيمة إسمية+ قيمة سوقية}}{2} \times 100$$

المطلب الثالث: مخاطر البنوك التجارية

إن غالبية المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية مرتبطة بشكل أساسي بنشاطات الإقراض والاقتراض، أو القيام بوظيفة الوساطة المالية، ويمكن تعريف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

كذلك يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى:

1– مخاطر الائتمان

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها، وتنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين:

أ–**المخاطر الخاصة (المخاطر المنتظمة):** وتتعلق بالعميل وطبيعة نشاطه، كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالبنك مانح الائتمان.

[1]– نفس المرجع السابق، ص 102.

ب-**المخاطر العامة (المخاطر غير المنتظمة):** فهي المخاطر التي يصعب التنبؤ بها، وتخرج عن إرادة كل من العميل والبنك مثل: مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر السوق.

2- مخاطر السيولة

يكون هذا الخطر نتيجة عدم توفر سيولة لمواجهة الطلب على سحب الأموال، ويظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء وعدم توفر سبل الاقتراض من السوق النقدي.

إن هذا الخطر يكون أساسا عند عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الديون قصيرة الأجل، أي الحالة التي تقوم فيها المؤسسة بتمويل احتياجات طويلة الأجل عن طريق موارد قصيرة الأجل.

3- مخاطر معدل الفائدة

وهي الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في سعر الفائدة، حيث يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها، وترتبط مخاطر معدلات الفائدة بالتغير الحقيقي في السعر الحالي أو المستقبلي.

4- مخاطر التشغيل

تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة أكبر مما هو متوقع، فهي ترتبط بالأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، وبما أن التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك الذي يقوم بتقديم المنتجات كفؤ أم لا.

5- مخاطر رأس المال

ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف، حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين.

6- مخاطر أخرى

نظرا لتعامل البنوك مع الأنشطة الدولية، فغالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر البلد، التي تنتج عن اتخاذ بلد المقترض قرار عدم تسديد المقترض، أو بعدم تزويد المقترض بالعملة الصعبة التي يحتاجها لتسديد قرضه للبلد المعنى، فخطر البلد هو ذلك الخطر المرتبط بتوقف المقترض المقيم في بلد آخر، يتعرض لمخاطر عن تسديد حقوقنا، وهذا نتيجة تعرض بلده للحرب مثلا...

هناك مخاطر أخرى كمخاطر الصرف، حيث يواجه المصرف هذا النوع من الأخطار نتيجة قيامه بمعاملات بعملة غير عملة بلده، حيث تتعرض هذه العملة للتغيير في أسعار صرفها. إذن فخطر الصرف هو الخسائر الناتجة عن التغير في قيمة الحقوق أو الديون المسجلة بالعملة الصعبة في حسابات البنك[1].

والشكل الموالي يوضح لنا العلاقة بين العائد والمخاطرة.

الشكل رقم (01): العلاقة بين العائد والمخاطرة

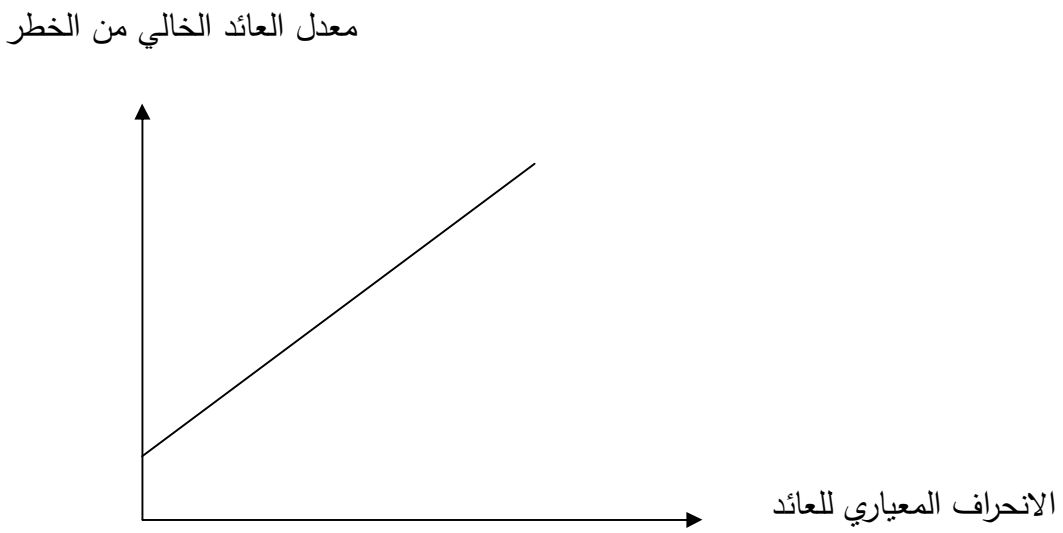

المصدر: نفس المرجع السابق، ص103.

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص103، 104.

خلاصة الفصل:

يتمثل دور البنك التجاري في القيام بدور الوساطة بين المدخرين والمقرضين، كما له دور هام في خلق النقود، وهي الوظيفة التي ينفرد بها عن باقي البنوك و الوسطاء الماليين.

وعلى العموم فإن نشاط البنك التجاري يسعى لتحقيق ثلاثة أهداف وهي تعظيم الربحية وتوفير حد من السيولة وتحقيق الأمان للمودعين. حيث تؤدي هذه الأهداف دورا بارزا في تشكيل سياسة البنك التجاري في مجال تقديم القروض، وكما يلاحظ على هذه الأهداف التعارض الواضح فيما بينها فمثلا: زيادة السيولة يمكن أن يكون هدفا مرغوبا فيه من طرف المودعين، بينما له أثر عكسي على الربحية مما لا يرضي ملاك البنك، لهذا يسعى البنك التجاري إلى التوفيق بين أهداف المودعين وأهداف البنك.

وللقيام بعملية الاستثمار ومنح القروض وتمويل الاقتصاد، يعتمد البنك التجاري على موارده الخاصة، لكن بشكل أساسي تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لتوفير السيولة لديه، ولجذب أكثر لهذه الودائع يقدم البنك التجاري فوائد على هذه الإيداعات، لكن بشرط أن يكون معدل الفائدة على الودائع أقل من المعدل المفروض على القروض الممنوحة، لضمان تحقيق هامش ربحي، هذا الأخير الذي يعتبر الهدف الرئيسي الذي أنشأ من أجله البنك التجاري، باعتباره مؤسسة مالية ربحية.

الفصل الثاني:
الاستثمار الفلاحي

تمهيد الفصل:

يكتسي الاستثمار مكانة بارزة في أغلب السياسات الاقتصادية، نظرا لدوره الفعال في التنمية الاقتصادية، حيث يعتبر بمثابة العجلة المحركة للنشاط الاقتصادي، فبواسطته تستطيع الدول استغلال مواردها المتاحة، سواء الاقتصادية منها أو المالية والتي تؤدي بدورها إلى التنمية الاقتصادية.

وتعتبر الفلاحة قطاعا اقتصاديا يكون ضمن بيئة غير اعتيادية، وعليه فهو يتطلب تمويل واستثمار يناسب النتائج المتوقعة من دورة الاستثمار في دورة الإنتاج، حيث تنشأ من محيط الاستثمار مصاعب المناخ، والظروف البيئية التي تعتبر عوائق حقيقية في دورة الإنتاج للمشاريع الفلاحية، مما يسبب نفور المستثمرين.

يضاف إلى ذلك ارتباط الفلاحة بالسوق الداخلية والخارجية، كقوى تؤثر على مخرجات القطاع الفلاحي، ومنه تظهر ضرورة الاهتمام بالاستثمار الفلاحي خصوصا مع ظهور مشكلة الأمن الغذائي، وتنبه العالم كله إلى مخاطر تزايد الفجوة بين معدلات الطلب على الغذاء ومعدلات إنتاجه.

ومنه ليس من السهل على أي مشروع استثماري فلاحي اتخاذ قرار يتعلق بنشاطه المستقبلي، لذا يجب أن يتخذ القرار من فهم طبيعة الاستثمار، وكيفية تمويله لتحقيق مردودية قصوى.

المبحث الأول: مفهوم التمويل

إن إمداد المؤسسة بالأموال اللازمة لإنشائها أو توسيعها يعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد، وأن الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على ما تحتاجه من أموال للقيام بنشاطها هي أول ما يفكر فيه كل مسير، وبقدر ما يكون حجم التمويل كبيرا ويحسن استثماره، بقدر ما يكون العائد أو الربح الذي يعتبر هدف أي نشاط اقتصادي كبير.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأشكاله

نظرا لأهمية التمويل في الحياة الاقتصادية، باعتباره الحقنة التي تعيد للاقتصاد حيويته ونشاطه، كان الاهتمام به كبير من طرف الباحثين، لذلك أعطيت له العديد من التعاريف، وتم توضيح مختلف صوره وأشكاله.

الفرع الأول: تعريف التمويل

للتمويل تعاريف عديدة من بينها:

التعريف الأول: يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها.

وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية[1] :

1- تحديد دقيق لوقت الحاجة إليها.
2- البحث عن مصادر للأموال.
3- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

[1]- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ، ص21.

التعريف الثاني: التمويل هو الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساسا على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة.

ويقول (موريس دوب) التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة.

التعريف الثالث: يعرف التمويل بأنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام[1].

التعريف الرابع: يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية)، من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[2].

الفرع الثاني: أشكال التمويل

هناك عدة أشكال للتمويل والتي نذكر منها:

1 – التمويل المباشر وغير المباشر:

أ– التمويل المباشر:

هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي أو غير مالي، وهذا النوع من التمويل يتخذ صورا متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية) [3]:

- **المؤسسات:** تستطيع المؤسسة الحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى، إلا أنها يمكن أن تخاطب ن المدخرين الذين

[1]– كتوش عاشور، قورين الحاج قويدر، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مداخلة ضمن الملتقى حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006 ، ص 2.1.

[2]– هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص31.

[3] – كتوش عاشور، قويدر حاج قويدر، مرجع سابق، ص ص3.2.

يرغبون في توظيف أموالهم، دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة والصورة هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص.
- الائتمان التجاري.
- التمويل الذاتي.
- تسهيلات الاعتماد... الخ.

• **الحكومة:** تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات، من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة، ومن أهم هذه السندات نجد سندات الخزينة ...الخ.

ب – التمويل غير المباشر:

يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة، والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك، أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين.

حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل.

وهناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى، والتي تكون في شكل ضمانات فهي تستعمل عادة في عمليات الاستيراد والتصدير مثل الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي...الخ.

2- التمويل المحلي والتمويل الدولي:

ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية الداخلية، وتمويل مصدره السوق المالية والهيئات المالية الدولية.

أ - التمويل المحلي: يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية، وهو يضم المصادر غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها....)، وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

ب- التمويل الدولي: هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير، وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات، مثل ما هو الحال بالنسبة لبرامج ميدا الذي أطلقه الإتحاد الأوربي في إطار الشراكة الأورومتوسطية[1].

4- أشكال التمويل من حيث المدة

وينقسم إلى:

أ . تمويل قصير الأجل:

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير، وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن عام، وهناك مسألتين هامتين بشأن التمويل قصير الأجل:

[1]- نفس المرجع السابق، ص3.

المسألة الأولى تتعلق بالمدى الذي يمكن أن تذهب إليه المنشأة في الاعتماد على هذا النوع من التمويل، أما المسألة الثانية فتتعلق بكيفية المفاضلة بين المصادر المتاحة منه[1].

ويصنف التمويل قصير المدى إلى مجموعتين[2]:

- تمويل قصير الأجل تلقائي.
- تمويل قصير الأجل تفاوضي (اتفاقي).

النوع الأول: يتولد تلقائيا خلال دورة التشغيل للشركة، ولا يحمل معدل فائدة مثل أوراق الدفع.

النوع الثاني: فلا يتم تلقائيا وإنما بناءا على اتفاقات ومفاوضات شخصية، ويحمل معدل فائدة مثل القروض المصرفية.

ويمكن القول كذلك أن التمويل قصير الأجل مصدر من مصادر التمويل المؤقتة[3].

ب- تمويل متوسط الأجل:

وهو ذلك النوع من التمويل الذي يعتمد ما بين السنة وعشر سنوات[4]، كشراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية[5].

[1]- منير ابراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، مصر، 1998، ص 65.

[2]- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص413.

[3]- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، لبنان،1999 ، ص333.

[4]- طارق الحاج، مرجع سابق، ص 23.

[5]- جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص341.

ج- تمويل طويل الأجل:

مثل القروض البنكية، سندات.....الخ، وتكون مدتها أكثر من عشر سنوات[1]، حيث يتمثل التمويل طويل الأجل أساسا في الأسهم العادية، والأرباح المحتجزة، والأسهم الممتازة، والقروض طويلة الأجل[2].(سنتناولهم بالتفصيل في المطلب الثالث).

الشكل رقم (02): أشكال التمويل

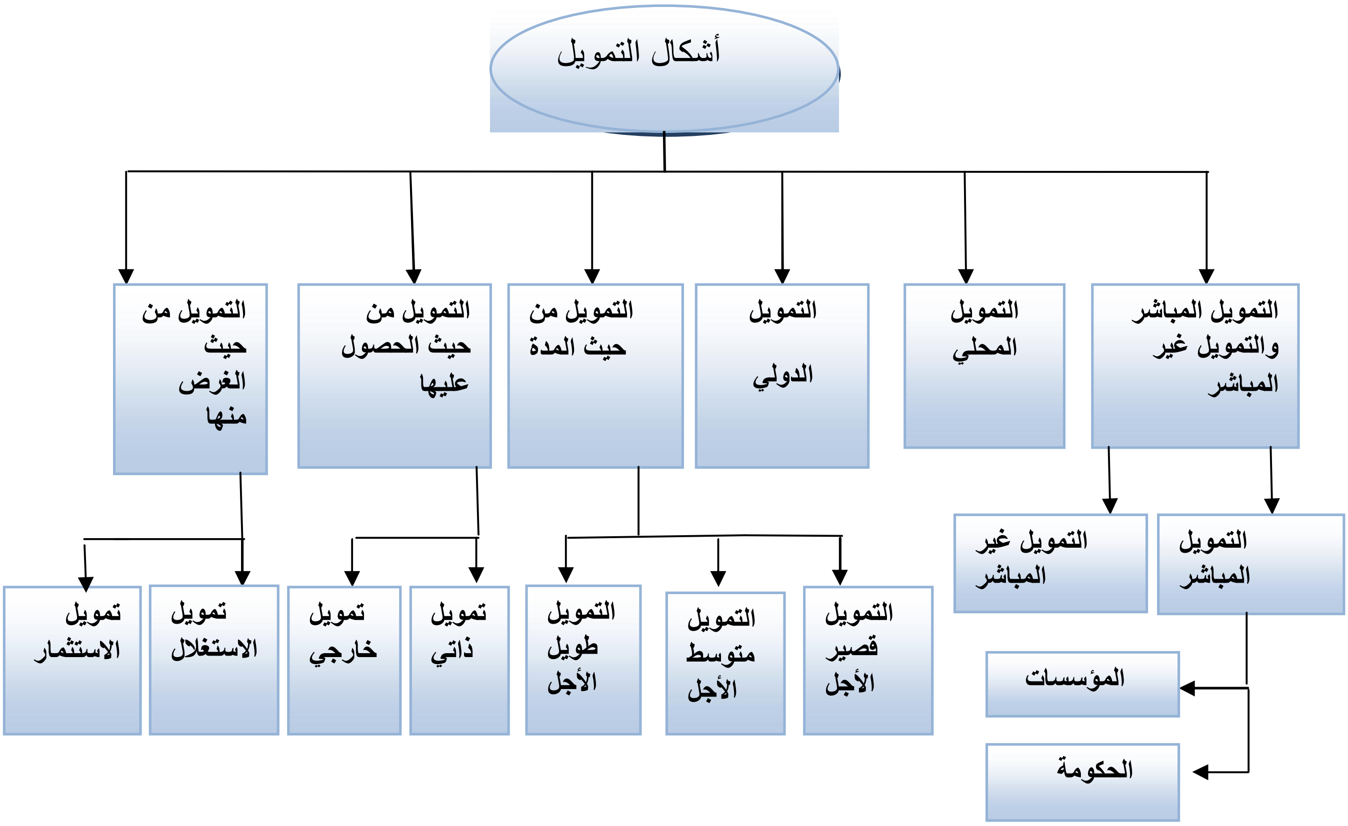

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق ذكره.

---

[1]- طارق الحاج، مرجع سابق، ص26.

[2]- منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

المطلب الثاني: أهمية التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل ضمان الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها، والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية، وذلك حسب احتياجاتها وقدرات البلاد التنموية.

ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية، ويمكن تلخيص أهمية التمويل فيما يلي[1]:

1. يعتبر التمويل سبيل النجاح للخروج من الأزمات الاقتصادية، وهذا لقدرة هذه المؤسسات على تنمية الاقتصاد.
2. تحديث الصناعة، ومواجهة مشكلة البطالة.
3. خلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات.
4. تطوير المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق رفاهيتهم.
5. تصنيف الفجوة بين الادخار و الاستثمار.
6. توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص.
7. زيادة الصادرات وإحلالها محل الواردات، مما ينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، ويساهم في استقرار سعر الصرف بحجم ارتفاع الأسعار.
8. تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة[2].

---

[1] – هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص78.

[2] – كتوش عاشور، مرجع سابق، ص3.

المطلب الثالث: طرق تمويل البنوك التجارية

إن الهدف من التعرف على أنواع الأموال المتاحة وتحديد الخصائص المميزة لكل منهما هو إمكانية المفاضلة والاختيار بينها بأفضل الشروط والوصول إلى هيكل التمويل، الذي يتحقق معه الهدف الأساسي للإدارة المالية، وهو تعظيم قيمة المنشأة.

ويشير هيكل التمويل أو الهيكل المالي إلى الجانب الأيسر من ميزانية (الخصوم)، والذي يوضح كيفية قيام المنشأة، بتمويل استخداماتها أو استثماراتها المختلفة، وهو ينطوي على كل أنواع وأشكال التمويل من ملكية وإقراض، ومن دائم ومؤقت، ومن قصير الأجل وطويل الأجل، وبعبارة أخرى الهيكل المالي يساوي مجموع الخصوم.

الفرع الأول: طرق تمويل طويلة الأجل

ـ الإقراض طويل الأجل:

يمثل جزءا من التمويل طويل الأجل، الذي يكون مصدره خارج المنشأة، وينقسم إلى قسمين هما:

أ ـ التمويل بالقروض طويلة الأجل:

يمتاز هذا النوع من القروض بطول فترة الاسترداد، التي قد تزيد عن عشرة سنوات والأموال المستحقة، من خلال هذا النوع من القروض غالبا ما تستثمر لشراء المعدات والموجودات الثابتة، التي تمتاز بطول عمرها الإنتاجي، مثل الإنشاءات والأبنية والأجهزة الإنتاجية[1].

---

[1]– موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 58، 59.

ب- التمويل بالسندات:

السند هو صك تصدره المؤسسة، وهو يمثل عقد بين المؤسسة (المقترض) والمستثمر (المقرض)، وبمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا معينا للطرف الأول، الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ وفوائد متفق عليها في تواريخ محددة[1].

الشكل رقم (03): طرق التمويل طويلة الأجل

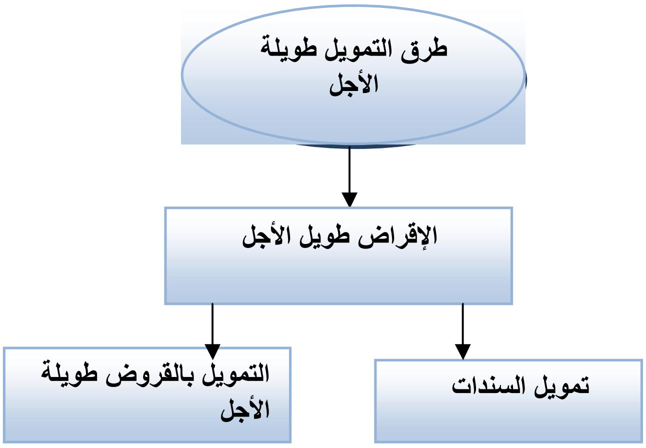

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ماسبق ذكره.

الفرع الثاني: طرق تمويل متوسطة الأجل

سبق وأن عرفنا التمويل متوسط الأجل، بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن سنة ولكن تقل عن عشر سنوات، وينقسم هذا النوع من التمويل إلى قسمين:

1- التمويل بالقروض متوسطة الأجل:

تعتبر القروض متوسطة الأجل نوعا من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية

[1]- فاطمة الحاج قويدر ، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 42.

الاقتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق بين الطرفين، وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد.

تحصل المؤسسات على هذا النوع من القروض من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين وغيرها، ويتميز هذا النوع من القروض بالخاصيتين التاليتين[1]:

أ- السرعة: نظرا لأن عملية التمويل تنتج عن مفاوضات مباشرة مابين المقرض والمقترض، فإن الإجراءات الرسمية تكون محددة للغاية، وبالتالي تحصل المؤسسة على الأموال بسرعة.

ب - المرونة: في حالة حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة، يمكن وبالاتفاق المباشر مع المقرض تغيير بنود التعاقد، وهو أمر يصعب تحقيقه في حالة الأنواع الأخرى من مصادر التمويل.

2- التمويل بالإستئجار:

تهدف بعض المنشآت إلى استخدام المباني والمعدات، وبالتالي هدفها ليس امتلاك هذه التسهيلات، وإن كان الامتلاك في معظم الأحيان يحقق لها هذا الهدف، حيث ظهر في السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو استئجار هذه التسهيلات بدلا من شرائها، وبعد أن كان الإستئجار قاصرا على الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا.[2]

[1]– برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص56.

[2]– محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999، مرجع سابق ، ص373.

الشكل رقم (04): طرق التمويل متوسطة الأجل

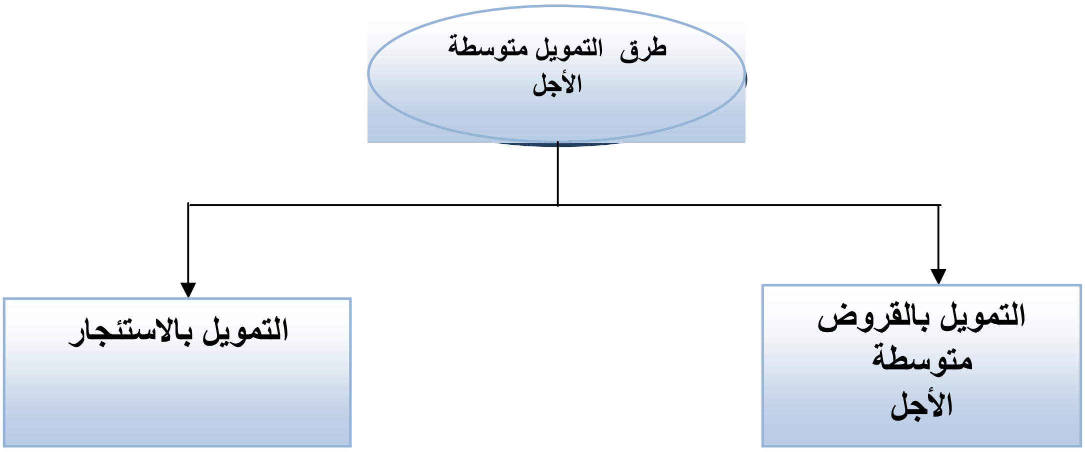

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق ذكره.

الفرع الثالث: طرق التمويل قصيرة الأجل

من بين طرق التمويل قصيرة الأجل نذكر ما يلي:

1- الائتمان التجاري:

يعرف الائتمان التجاري بأنه نوع من التمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتجر فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية، وتعتمد المنشآت على هذا المصدر في التمويل بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي وغيره من المصادر الأخرى قصيرة الأجل، بل وقد يكون المصدر الوحيد، قصير الأجل المتاح لبعض المنشآت، هذا ويطلق على الائتمان التجاري الائتمان التلقائي، نظرا لأنه عادة ما يزيد وينقص مع التقلبات في حجم النشاط، بمعنى يتاح بالقدر الملائم وفي الوقت المناسب، وتعد هذه واحدة من أهم مزايا الائتمان التجاري، يضاف إليها أنه يتم دون إجراءات أو تعهدات رسمية[1].

[1]- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سابق، ص7.

2- التسهيلات الائتمانية المصرفية:

هي اتفاقيات مصرفية ائتمانية تلتزم البنوك بموجبها بتقديم قروض قصيرة الأجل بحد أقصى لا تتعداه، ويحدد هذا الحد الأقصى للقروض على ضوء المركز المالي للشركة وقدرتها الاقتراضية واحتياجاتها التمويلية، والتدفقات النقدية المتوقعة للشركة وظروف أسواق النقد، وفي حالة عدم ملائمة إحدى العوامل، يمكن للبنك رفض تقديم القروض المطلوبة للشركة[1].

3- الدفعات المقدمة:

تحصل بعض المنشآت على تمويل من العملاء في صورة دفعات تحت الحساب بمجرد التعاقد، وقبل تسلمهم البضاعة المطلوبة بمدة تتحدد وفقا لطبيعة الصناعة، وينتشر استخدام هذا المصدر في الصناعات، التي تتسم بطابع الإنتاج بالطلبية وفي مجال المقاولات، وتعتبر الدفعات المقدمة من أرخص مصادر التمويل على الإطلاق، حيث أنها لا تضيف أية تكاليف على المنشأة مقابل استخدامها هذه الأموال[2].

4- التمويل بالأوراق التجارية:

هي عبارة عن أوراق وعد بالدفع تصدرها شركات كبيرة معروفة ذات مراكز مالية كبيرة، وتباع عن طريق وكلاء مختصين للبنوك، شركات التأمين وصناديق الاستثمار[3].

---

[1]- محمد صالح الحناوي وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص350.

[2]- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص53.

[3]- سمير محمد عبد العزيز، التمويل التأجيري، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000، ص ص60، 61.

الشكل رقم (04): طرق التمويل قصيرة الأجل

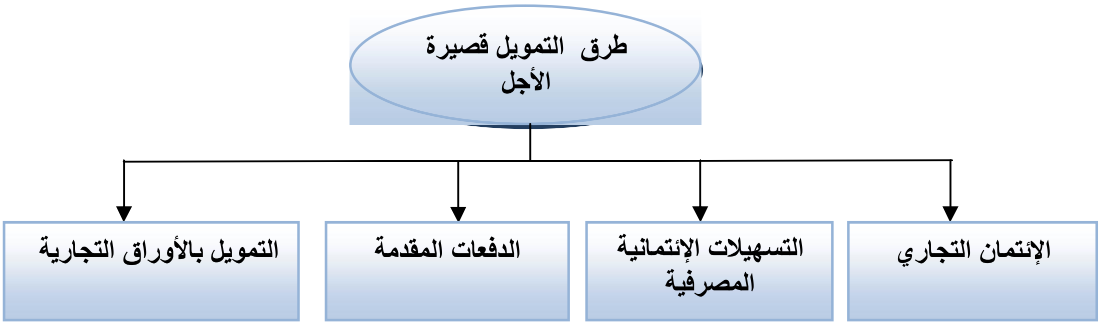

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق ذكره.

المطلب الرابع: مخاطر التمويل

يمكن أن نقسم مخاطر التمويل إلى مخاطر مادية، مخاطر فنية ومخاطر اقتصادية.

1- المخاطر المادية: وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي مول، ففي هذه الحالة لا يستطيع المقترض تسديد المبالغ المقترضة، نتيجة للخسائر المتكبدة، أي نتيجة تكاليف إضافية مثل تلف المخزون من الطعام بسبب الحشرات أو الحيوانات....إلخ.

2- **المخاطر الفنية:** وهي تلك المخاطر التي تتبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه. ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة، فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب، لأنه غير مؤهل فنيا، لاستخدام عناصر الإنتاج خاصة التعامل مع الآلات الحديثة.

أو إذا نجح في عمله فإنه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة، وهذا هدر للموارد، وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن بالحسبان.

3. المخاطر الاقتصادية: وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة، وتنقسم إلى نوعين:

أ – خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي مول مما يعني عدم الحصول على مردود مالي، تسدد من خلاله أقساط التمويل وباقي الالتزامات الأخرى، والأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة أو الخدمة منها المنافسة، انخفاض الدخل، نوع السلعة... إلخ.

ب – مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له، وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه[1].

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار الفلاحي

يحتل مفهوم الاستثمار أهمية بالغة في الفكر الاقتصادي، سواء في الفكر القديم أو الحديث، نظرا لما يؤديه من دور بارز ومهم في عملية التنمية الاقتصادية، وهو جزء من الفعالية الاقتصادية التي تحرك الاقتصاد الوطني، فإما أن يكون ذو تأثير إيجابي على الاقتصاد، أو ذو تأثير سلبي عندما يكون مبني على أسس غير صحيحة، فقد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإلى التضخم إذا لم يحفز الطاقات الإنتاجية المعطلة، وتعذر توسيع الإنتاج، مما يؤدي لزيادة الطلب على السلع الأجنبية، وفي حالة عدم توفر رصيد كاف من العملات الأجنبية، سيؤدي ذلك اختلال ميزان المدفوعات وارتفاع الأسعار. وباعتبار الفلاحة من القطاعات المهمة في الاقتصاد، فإن الاستثمار فيها يعد ذو أهمية بالغة، من خلال ما يسمى بالاستثمار الفلاحي.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأهميته

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

للاستثمار مفاهيم عديدة تقدم بها الاقتصاديون، وهذا حسب نظرة واتجاه كل واحد منهم، ومن هذه التعاريف نجد:

[1]- طارق الحاج، مرجع سابق، ص ص22، 23.

يعرف الاستثمار بالتخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقتصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول، التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن[1]:

1-القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها، في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

2- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.

3- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها.

وهناك من يعرف الاستثمار باعتباره تضحية بقيم مالية مؤكدة في الحاضر، في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل.

الشكل رقم (05): مفهوم الاستثمار

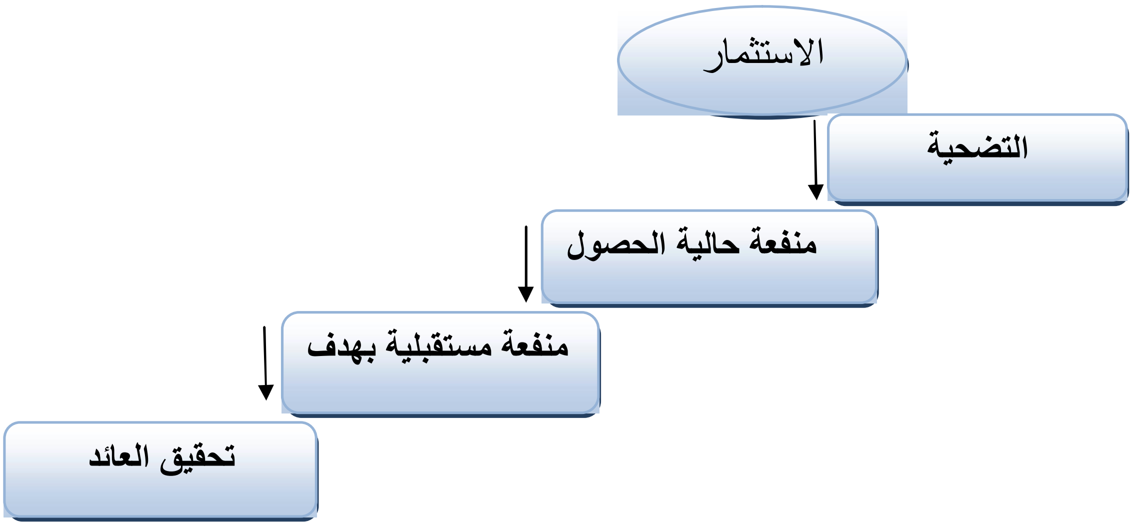

المصدر: نفس المرجع ، ص7.

[1]- مروان شموط، كنجوا عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص ص 6،7.

ويعرف الاستثمار: بأنه تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للمنشأة، بغرض تحقيق فوائد مستقبلا، مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن[1].

كما يمكن أن يعرف الاستثمار بأنه: امتلاك أصل من الأصول، على أمل أن يتحقق من ورائه عائد في المستقبل[2].

ويعرف كذلك: بأنه توظيف دائم للأموال في أشكال مختلفة، من أجل الحصول على إيرادات مستقبلية في زمن طويل نسبيا[3].

وقد تعددت التعاريف بتعدد المفاهيم وندرج كل المفاهيم، وذلك للوصول إلى تعريف يكون شاملا، حيث نجد أن الاستثمار له مفهوم اقتصادي ومالي.

1- مفهومه من الناحية الاقتصادية: الاستثمار عبارة عن قرار قبول أو توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على عائد أكبر في المستقبل.

وللاستثمارات أهمية كبرى في الحياة الاقتصادية وخاصة في عملية التنمية، حيث يعتبر العنصر أو العامل الأساسي الذي يساهم في النمو الاقتصادي، وذلك بتوفير فرص كبيرة للتوظيف وتحقيق الموارد المالية التي تساعد في تطوير الوحدة الاقتصادية، وإعطاء دفع جديد للاقتصاد الوطني[4].

2- مفهومه من الناحية المالية: الاستثمار هو قرار لتوظيف رؤوس الأموال، وبمعنى آخر هو استخدام نفقات مباشرة بهدف الحصول على ربح خلال فترات متعددة، ونجد تعريف في

[1]- عبد الغفار حنفي، رسمية قريا قص، مرجع سابق، ص121.

[2]- منير إبراهيم هندي، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، المكتب العربي الحديث، ط2، مصر ، 2006، ص 121.

[3]-حسين بلعجوز، الجودي صاطوري، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2003، ص07.

[4]-J:PCENREUR, la décision d'investisse ment et la politique de lentvepvise, 3eme édition, ALGER, p14.

كتاب "كونصو": هي توجيه الأموال لاكتساب أموال صناعية أو مالية، ويعني به إنفاق آني للحصول على الربح خلال فترات متتالية[1].

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، وإذا أردنا أن نظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة، فإننا نذكر ما يلي[2]:

1 – مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل الوطني، وزيادة الثروة الوطنية، وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة، التي تنجم عن الموارد المتاحة.

2 – مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي، وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع، ولا يخفى على أحد مدى أهمية التطورات التكنولوجية في تخفيض التكلفة وتقديم الخدمة، إضافة إلى رفع سوية الذين يتعاملون بالتقنيات الحديثة على اختلاف أنواعها، وكلنا يلمس الآثار التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في شتى الميادين والمجالات.

3– مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة، من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة، ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم، فكلنا يعلم أن العمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية، وأن ينفق على التعليم والثقافة من جهة أخرى، وهذه بدورها تشكل الاحتياجات العليا للبشرية، التي تساهم بدورها في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

---

[1] - PIERRE CONCO, la gestion financier de Enterprise,3eme idtion, p p18.19.

[2]– مروان شموط، مرجع سابق، ص ص11.10.

4- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو طريق.....إلخ، والأمثلة التي تدل على مساهمة المشروعات في إدخال التحسينات المتنوعة إلى بيئة المشروع كثيرة ومتعددة.

5 - مساهمة الاستثمار في توفير العملات الصعبة، الذي كان سيتم إخراجها من البلاد فيما لو لم يتم إنتاج السلع والخدمات محليا، وهذا يساهم أيضا في دعم ميزان المدفوعات، خاصة إذا تمكن المستثمر من إنتاج سلع بنوعية جيدة، وتمكن من تصديرها إلى الأسواق الخارجية، والجدير ذكره هنا أن مساهمة الدولة في التجارة الخارجية تعطي لها وزنا جيدا على الصعيد الدولي.

6- مساهمة الاستثمار في توفير الأمن الاقتصادي للمجتمع، وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين، من خلال قيام المشروعات الاستثمارية، التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، وتنهي التبعية لمجتمع آخر، كما يساهم الاستثمار أيضا في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية.

7 - مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة، لكي تقوم هذه الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

8 - مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

9 - مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال، ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها، وهنا يمكن دور الاستثمار في توظيف هذه المدخرات، وتقديم العوائد للمدخرين.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

يقسم الاستثمار حسب عدة معايير، تساعد على التعرف على أكبر قدر ممكن من أنواعه، وتتمثل هذه التقسيمات والمعايير في[1]:

الفرع الأول: تقسيمات الاستثمار حسب معيار الزمن

1- استثمار قصير الأجل: لا يستغرق أكثر من سنة، ويصب في مجالات ومشروعات تسعى إلى العائد الربح السريع، وهو يختلف بالضرورة عن الاستثمار المتوسط وطويل الأجل.

2- استثمار متوسط الأجل: وهو الاستثمار الذي يكون لأكثر من سنة، وحتى خمس سنوات، وأحيانا سبع سنوات، وبالتالي فهو لا يسعى إلى العائد السريع، ولديه خاصية التجدد والقدرة على الاستثمار بعد ذلك، ومخاطرة ليست كبيرة.

2- استثمار طويل الأجل: ويعبّر عن كل الاستثمارات التي تزيد عن خمس سنوات، فهو يسعى إلى تحقيق عائد على المدى الطويل، ويتميز بأنه يتحمل المخاطر ولا يتعجل الربح وقابل للاستثمار عبر الزمن.

الفرع الثاني: تقسيمات الاستثمار بمعيار الحجم

حسب هذا المعيار يقسم الاستثمار إلى استثمار المشروعات صغيرة الحجم واستثمار المشروعات المتوسطة واستثمار المشروعات الكبيرة، ويلاحظ أن المشروعات الصغيرة لها مجالاتها وأنشطتها، وهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، حيث توظف عددا محدودا من العمالة، وهي مفيدة في الفترة الحالية، لأنها تستطيع في مجموعها مع انتشارها أن تعالج البطالة التي تعاني منها عدد كبير من الدول. أما المشروعات المتوسطة فتتميز بأنها

[1] – رحمة سليخ، دور الاستثمار في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2013، ص12-15.

تستثمر فيها رؤوس أموال أكثر من المشروعات الصغيرة نسبيا، وتلاءم بعض الأنشطة الاقتصادية، وتوظف عدد كبير من العمال، ويمكن أن يخلق بجانبه المزيد من المشروعات الصغيرة، بما يطلق عليه المشروعات المكملة والمغذية للمشروعات الكبيرة.

الفرع الثالث: تقسيمات الاستثمار بمعيار الشكل القانوني

1- استثمار فردي: حيث يكون صاحب المشروع هو فرد واحد، وقد أصبح هذا النوع أقل أنواع الاستثمار أهمية.

2- استثمار الشركات: حيث يتشكل الاستثمار في شكل شركات، سواء شركات الأشخاص مثل شركات التضامن، أو شركات الأموال وشركات المساهمة، ومن الملاحظ أن الاهتمام يتزايد بالاستثمار في شكل شركات المساهمة، نظرا للمزايا الكبيرة لهذا النوع من الاستثمار.

3- الاستثمار الحكومي: وهنا تصبح الحكومة أي القطاع الحكومي هي المستثمر، ويكون الاستثمار في شكل تنظيمات حكومية، أو في شكل هيئة أو منظمات أو جهاز.

4- الاستثمار الدولي: وهو الاستثمار الذي يتعدى حدود الدولة، أو يشارك فيه أطراف أخرى غير المستثمرين المحليين، حيث يمكن أن نجد استثمار دولة مع دولة، أو استثمار قطاع خاص مع دولة، أو استثمار قطاع عام في دولة مع قطاع عام في دولة أخرى، وتتبلور أهم أشكال هذه الاستثمارات في شكل شركات متعددة الجنسيات وهي شركات عملاقة ذات إمكانيات كبيرةّ.

الفرع الرابع: تقسيمات الاستثمار حسب معيار مصادر التمويل

1- **استثمار ذاتي:** حيث يتم الاعتماد على الموارد الذاتية في إقامة الاستثمار، ولا يتم الاعتماد على الغير في هذه الحالة أيا كان هذا الغير.

2- **استثمار خارجي:** وهو الاستثمار الذي يعتمد على الغير، سواء كان بنك أو مؤسسة دولية أو دولة أخرى.

الفرع الخامس: تقسيمات الاستثمار بمعيار الجنسية

1- استثمار وطني: من خلال استثمار رؤوس أموال محلية وطنية، دون مشاركة الأجانب في ذلك، أو إشراك رؤوس أموالهم.
2- استثمار أجنبي: هو ذلك الاستثمار الذي يتعدى حدود الدولة، ويتم في دولة أخرى وهو استثمار ليس له وطن، ويطلق عليه أيضا بالاستثمار الدولي، ووطنه الأساسي هو المكان الذي يحصل منه ويعطي فيه أكبر عائد على الاستثمار.

3- استثمار مختلط: وهو الذي يجمع بين رؤوس الأموال المحلية، ورؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع السادس: تقسيمات الاستثمار حسب معيار الملكية

1- **استثمار خاص:** هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص في المجالات المختلفة، والتي تكون ملكيته للقطاع الخاص.
2- **استثمار عام:** هو الاستثمار الذي يكون في شكل استثمار حكومي أو قطاع أعمال عام، وتؤول ملكيته دائما إلى الملكية العامة.
3- استثمار مشترك: وهو ذلك الاستثمار الذي يجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة بنسب متفاوتة، وقد يغلب على بعضه الملكية الخاصة على الملكية العامة، وقد تمثل الملكية العامة النسبة الأكبر في بعض المشروعات الاقتصادية على الملكية الخاصة.

الفرع السابع: تقسيمات الاستثمار بمعيار الهدف

1- الاستثمار الذي يسعى إلى تحقيق أقصى ربح: وهو الاستثمار الغالب في عالم اليوم، فمعظم الاستثمارات تسعى دائما إلى تحقيق أرباح، فيما يسمى بالعائد الاقتصادي.
2- الاستثمار الذي يحقق أهداف أخرى: فهو يسعى إلى تحقيق أهداف أخرى غير الربح تكون في المرتبة الأولى مثل الأهداف الاجتماعية أو المالية أو السياسية أو

الإيديولوجية، ولكنه لا يمنع من وجود هدف الربح في الوقت الحالي، رغم أن هدف الربح ليس هو الهدف المسطر، بل قد هدفه المسطر هدف آخر، وليكن هدف تعظيم المنفعة والمصلحة العامة، مع ملاحظة أن هذا النوع من الاستثمار يتضاءل مكانه في الوقت الحالي، بالتوجه إلى الخصخصة وتحول آليات السوق.

الفرع الثامن: تقسيمات الاستثمار حسب معيار الشكل

1- الاستثمار العيني: وهو الاستثمار الذي يتم في شكل عيني غير نقدي، ويتبلور في شكل معدات ومباني وآلات وأراضي وغيرها من وسائل الإنتاج.

2- الاستثمار النقدي: وهو الاستثمار الذي يأخذ شكل نقود أو نقدي، وهو في الغالب يتبلور في صورة نقدية، وتسمى أحيانا بالصورة النقدية للاستثمار العيني بقيمة معينة.

الفرع التاسع: تقسيمات الاستثمار بمعيار التحليل الاقتصادي

وثمة ثلاثة أنواع من الاستثمار لابد من التمييز بينها، طبقا لمعيار التحليل الاقتصادي تتمثل في:

1-الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت.

2-الاستثمار في تكوين المخزون السلعي.

3-الاستثمار من أجل التصدير.

الفرع العاشر: تقسيمات الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين

يقسم الاستثمار حسب هذا المعيار إلى[1]:

[1]- مروان شموط، مرجع سابق، ص20.

1- استثمارات المنشآت التجارية: أي الاستثمار في المنشآت التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات، وهذا النوع من الاستثمارات واسع الانتشار في المجتمعات كافة، وهو يسهل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة .

2- استثمار المنشآت الزراعية: أي الاستثمارات في المنشآت التي يعتمد نشاطها الأساسي على زراعة مختلف أنواع المزروعات، وجنيها في المواسم المحددة لها، وهي تعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولد عنها، نظرا لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.

3- استثمارات المنشآت الصناعية: أي المنشآت التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع للاستهلاك أو الاستعمال، وهذا النوع من الاستثمارات ساهم مساهمة كبيرة في تطوير الدول الصناعية.

4- استثمارات المنشآت الخدمية: تعتمد على تقديم الخدمات المختلفة للجمهور مثل الماء والكهرباء...إلخ، وهذه المنشآت ذات فضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المنشآت الأخرى، في القطاعات المختلفة واستمراريتها.

5- استثمارات المهن الحرة: كالحلاقين والنجارين والحدادين...إلخ.

6- الاستثمارات العقارية: وتقوم على امتلاك العقارات وبيعها، أو إقامة المباني بتأجيرها أو بيعها.

المطلب الثالث: تعريف الفلاحة وأنواعها

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الحساسة التي تساهم بنسبة كبيرة في عملية التنمية، وهذا نظرا لما له من أهمية، فالكثير من البحوث التكنولوجية لا تزال تدرسه حتى الآن، قصد الوصول بالقطاع إلى درجة متقدمة، بالقدر الذي يمكن من خلالها مسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة.

فكان هذا القطاع بمثابة القلب النابض لاقتصاديات البلدان المتقدمة، كما ساهم ذلك في استكمال اقتصاديات بعض الدول النامية.

الفرع الأول: تعريف الفلاحة

إن كلمة الفلاحة مشتقة من كلمة *Agree* أي الحقل أو التربة، وكلمة *Culture* أي العناية والرعاية. وقد أصبحت لا تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة أو الأرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين نوعه، وتحسين النبات ومستلزمات الفلاحة من آلات وأسمدة وبذور [1].

تعريف الفلاحة: تعني الفلاحة من حيث اللغة الخير والنجاح والتوفيق، أما من حيث الاقتصاد فلها معنى آخر، فالفلاحة والعلاقات الفلاحية تشير إلى تحرير مجموعات تاريخية متميزة ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه الجماعات من العلاقات المرتبطة بالأرض، انطلقت ضمن علاقات فلاحية.

غير أننا نلاحظ بعض الأحيان أن كلمة الفلاحة والزراعة لها نفس المعنى، فمثلا عندما نقول فلحت الأرض أي زرعتها، وأن الدولة قدمت مساعدات مالية للفلاحة أي للزراعة[2] .

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، 1983، ص87.

[2]– حالة الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة، مذكرة تفسيرية، 1988.

فالزراعة إذن هي علم وفن ومهنة لاستثمار الموارد البشرية والأرضية، وأنها طريقة من طرق الحياة للحصول على العيش[1].

الفرع الثاني: أنواع الفلاحة

هناك عدة أنواع من الفلاحة يمكن حصرها فيما يلي:

1- الفلاحة البدائية المنتقلة: يتوقف نوع الفلاحة وتطويرها على البيئة والمحيط، وكذا على المستوى العلمي الذي وصلت إليه أمة من الأمم، فمثلا تنتشر الفلاحة المنتقلة في الأقاليم الاستوائية والمدارية، والتي يقوم المزارعون باقتلاع الغابات واستصلاح الأرض لغرض زراعتها، فإذا استنفذت خصوبتها هجروها إلى أرض أخرى جديدة، أي أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الفلاحية.

2- الفلاحة الكثيفة: عندما زادت حاجة الإنسان إلى الاستقرار، واتسعت ثقافته الفلاحية، وتناقصت الأراضي الخصبة، أخذ الفلاحون المزارعون في تقسيم أراضيهم لزراعة أكثر من محصول، وتربية مواشيهم في نطاق محدد، فأخذ يستعمل الدورة الزراعية وقد صار لا يفلح أرضه بالمحاصيل، التي تجهد الأرض إلاّ بين سنة وأخرى أو بعد سنتين، وهنا بدأت الثورة الزراعية الثنائية والثلاثية لزراعة الأرض، بالإضافة إلى تخصيص جزء هام من الأراضي الفلاحية لزراعة علف الحيوانات، وعلى هذا تنشأ الزراعة الكثيفة في الأماكن التي يزدحم فيها السكان، وتكثر فيها تربية الحيوانات، وترتفع فيها قيمة الأراضي الفلاحية.

3- الفلاحة المتوسعة: يوجد هذا النوع في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي الفلاحية، ولكنها لا تشتغل على الوجه الأكمل بسبب قلة السكان، فإذا توفرت المكننة والخبرات الفلاحية والتسهيلات التجارية في مجال تسويق المنتجات الفلاحية، وإيصالها إلى الأسواق، يتم زرع تلك الأراضي وتربى قطعان الحيوانات المنتجة، غير أن إنتاجية الهكتار أقل بكثير منه في المناطق الفلاحية الكثيفة.

---

[1] - عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1880، ص26.

4- الفلاحة المتنوعة: في هذا النوع من الفلاحة ينتج الفلاح عدة منتجات زراعية وحيوانية، بعضها يحتاج إليه والبعض يقوم ببيعه في السوق، فهو لا يعتمد على منتج رئيسي واحد، وهذه الفلاحة هي التي تعتمد في الحصول على أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي على أكثر من منتج أو مشروع فلاحي واحد.

5- الفلاحة المتخصصة: وهي تلك الفلاحة التي تتخصص في تربية نوع من الحيوانات وزراعة محصول فلاحي معين، كتربية الأبقار الحلوب، زراعة الشاي، زراعة البطاطس، أو ما يسمى بالمحاصيل التجارية، وهذه الفلاحة التي تختص بإنتاج محصول زراعي أو أكثر تعتمد أساسا أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد. إن إنتاج هذه الفلاحة أساسا يوجه مباشرة للتصدير إلى الأسواق الاستهلاكية الكبرى، ولا يستهلك منه على المستوى المحلي إلا جزء قليل.

6- الفلاحة المختلطة: هي الفلاحة التي تقوم بعملية تركيب بين تربية الحيوانات المفيدة بشكل حديث، وبين زراعة الأراضي الفلاحية، ويتم التنسيق بينهما بواسطة خطة فلاحية محكمة، ويكون الدخل ناتجا من بيع المنتجات النباتية والحيوانية، إذ أن هذا النوع من الفلاحة يكون متكاملا، وهذا النوع من الفلاحة يمثل الفلاحة المتنوعة، غير أنه يمتاز بوجود خطة فلاحية منسقة ومدروسة ومحددة الأهداف.

المطلب الرابع: تعريف الاستثمار الفلاحي وخصائصه وأهدافه

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الفلاحي

إن الفلاحة تمثل ركنا أساسيا من أركان اقتصاديات البلدان الأقل نموا، إذ تعتبر مصدرا للدخل والمعيشة بما يقرب من 80% من السكان، وبالرغم مما لهذا القطاع من أهمية كبيرة، فلم يبذل القدر اللازم من الجهد لتعزيز المؤسسات والارتقاء بالمهارات، وتوفير المدخلات المالية والتكنولوجية الأساسية اللازمة، للارتقاء بالفلاحة إلى ما يجب أن تكون عليه، لتصبح أداة حقيقية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وينصب مفهوم الاستثمار في الفلاحة على الجدوى العامة للنظام الزراعي، وبشكل أخص الجدوى الاقتصادية لأي مشروع من النوع الفلاحي. وعلى هذا الأساس تتكون محاور التفكير حول الاستثمار الفلاحي من خلال التفكير في التنمية والتطوير، الاستجابة للحاجات الملحة والدراسات الاقتصادية[1].

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن كل استثمار يتعلق أو يخص مجال الفلاحة، يمكنه إنشاء مؤسسة تهدف إلى خلق نشاط فلاحي (جديد)، أو توسيع وتطوير مؤسسة موجودة أصلا، بأطول مدة ممكنة.

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الفلاحي

للاستثمار الفلاحي مجموعة من الخصائص التي يختلف فيها عن بقية الاستثمارات الأخرى، حيث تختلف الفلاحة عن الصناعة وعن الخدمات الأخرى، في عدة أوجه أهمها الاستثمار، إذ أن عملية الاستثمار واحدة في المفهوم العام المجرد، غير أن مجال الاستثمار يضفي بعض الخصائص على عملية الاستثمار نفسها وفي مختلف مراحلها، هذه الخصائص تكون عامة ومشتركة بين القطاعات الفلاحية لمختلف بلدان العالم، وأخرى خاصة ترتبط بكل بلد على حدى، من حيث بنيتها العقارية وتركيبها المحصولي ودرجة تطورها أو تخلفها.وتتمثل هذه الخصائص في[2]:

1- إن الحجم الأكبر من الاستثمار الفلاحي في القطاع الفلاحي ينصب على تطوير رأس المال الميداني، ويرجع ذلك إلى كون الأرض هي وسيلة الإنتاج الرئيسية، وكذا وسائل الري، وهي تشكل في مجموعها رأس المال الثابت، في حين يعتبر رأس المال المتغير، أقل من حيث الأهمية مقارنة بالقطاع الصناعي ويرجع ذاك إلى:

---

[1]- بحة عيسى، قرار الاستثمار الزراعي "دراسة عينة من مشاريع الاستثمار الزراعي، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص126.

[2]- نفس المرجع، ص 128- 133.

أ- أن المادة الأولية في الفلاحة قليلة الكلفة مقارنة بالمواد الأولية في الصناعة.

ب- أن المواد الأولية في الفلاحة يمكن أن تكون ذاتية الصنع في بعض الحالات.

ج- أن المادة الأولية في الفلاحة تستعمل مرة واحدة خلال الدورة الإنتاجية.

2- أهمية عنصر المخاطرة: مما يزيد من مخاوف المستثمرين من عدم إمكانية الحصول على عوائد مجزية، لارتباط الإنتاج الفلاحي بعمليات بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية، لهذا نجد الحكومات في كثير من البلدان تقوم بكفالة الاستثمار في هذا القطاع بطرق عديدة، كالتعهد بشراء المحصول بأسعار معينة، تضمن للمستثمرين الحصول على أرباح مجزية، أو التعويض عن الخسائر في حال تعرض المحاصيل لآفات طارئة.

3- الدورة المالية: تختلف الدورة المالية في الفلاحة عن الصناعة، وذلك لأن التدفق النقدي في الفلاحة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط، وعملية التدفق ليست مستمرة، وبذلك تكون الدورة طويلة نسبيا، ولا تتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلاّ عند نهاية الفترة الإنتاجية.

4- اختلاف السنة المالية الفلاحية عن السنة المالية العادية: فهذا يؤدي إلى الإخلال بعمل البنوك المختلفة ذات النشاط الاستثماري من جهة النظر المحاسبية، كترصيد الحسابات وإعداد الميزانيات، مما يجعلها تحجم عن التعامل مع المستثمرين في القطاع الفلاحي.

5- تعرض الإنتاج الفلاحي للاستهلاك الذاتي: إن من مؤشرات الإحجام عن الاستثمار فيه، هو عدم إمكانية قياس كفاءة الاستثمار بدقة، والتخوف من عدم إمكانية الحصول على الأعداد المتوقعة.

6- الدورة الفلاحية: يخضع الاستثمار الفلاحي للدورة الزراعية، إذ أن الدورة الزراعية تتطلب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض في سنة أخرى، تحاشيا لإنهاك التربة، حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتج آخر ذو طبيعة إنتاجية مختلفة.

7- **مشكلة الأسعار:** إذ أن اشتراك بديل واحد في إنتاج أكثر من صنف كالقمح ينتج معه التبن، وكالغنم ينتج معه اللحم، الجلود، الأصواف، فيصعب تسعير المنتجات الفلاحية وفقا لمعيار الكلفة، إذ يصعب تحديد كلفة كل صنف بدقة وعلى حدا.

8- **ارتفاع التكاليف الثابتة في الفلاحة:** وهذا يشكل عبئا على رأس المال التشغيلي، وهذه التكاليف تتحملها المزرعة منتجة أو لا.

9- **توزيع الأصول:** في توزيع رأس المال الخاص للمزرعة لا يتحقق التوازن أو التقارب، إذ تنفرد الأرض بأكثر قيمة من مجموع قيم الموجودات، وهذا يؤدي إلى انخفاض رأس المال العامل.

10- **التكيف:** إمكانية الاستثمار الفلاحي أكبر منها في الاستثمار الصناعي، لاختلاف درجات خصوبة الأرض، ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري، مما يغير أحجامها وكذا التناوب الفلاحي، وتغير اختيار المزروعات.

11- **التأثر بالنظم الإدارية والسياسية القائمة:** يتأثر الاستثمار الفلاحي بالقوانين والنظم السائدة في المجتمع، من خلال تأثير وظيفة الاستثمار بأنواع السياسات المتبعة في الإنتاج، والتخطيط وكذا الاتجاه الاقتصادي العام، بينما تؤثر بشكل أكثر وضوحا طرق انتقال الثروة والتقسيمات التي تخضع لها الأرض في كيفيات التمليك، كالإرث والحيازة والإقطاع.

12- **التغير التكنولوجي الفلاحي:** فالفلاحة كغيرها من القطاعات الأخرى عرفت تغيرا نوعيا كبيرا في وسائل وأساليب الإنتاج، أدى إلى مكننة العمليات الفلاحية، واستخدام مدخلات جديدة كالأسمدة الكميائية...إلخ، التي صارت مستلزمات أساسية في الفلاحة العصرية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الأموال الكبيرة للاستثمار في هذا المجال.

13- **صعوبة توزيع التكاليف بدقة على المقادير أو الوحدات المنتجة:** نتيجة خضوع الإنتاج الفلاحي لظاهرة ترابط المنتجات كالقمح والتبن...إلخ، فضلا عن مدخلات دورة

إنتاجية معينة، قد تكون من مخرجات دورة إنتاجية سابقة لنفس الفرع، فيكون السؤال حول تقييمها بسعر السوق، أم سعر التكلفة.

14- ضعف التركيز لوسائل الإنتاج بالنسبة لوحدة المساحة مقارنة بالصناعة: حيث يتم الإنتاج الفلاحي على مساحات واسعة من الأراضي، مما ينشأ عنه أسلوب خاص في التنظيم، مع صعوبة التوفيق بين عناصر الإنتاج لبلوغ السعة المزرعية المثلى.

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الفلاحي

إن أهداف الاستثمار الفلاحي عديدة ومتكاملة، بحيث يمكن تحقيق أهداف كلية أو جزئية في دورة الاستثمار، وهذا التكامل يعني أن الكثير من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية تتحقق، حتى وهي غير مستهدفة لوجود تكامل رأسي في الفلاحة، ومن بين أهم الأهداف التي ينطوي عليها الاستثمار الفلاحي يمكن ذكر ما يلي[1]:

1- توفير المواد الأولية للصناعة والزراعة الصناعية.

2- تنمية المناطق الجغرافية أو الفئات المقصودة من السكان.

3- تكوين التدفقات السلعية الضرورية والنقدية للبحث والتطور للأسواق والبيئة.

4- تكوين التغذية وتحسين مستوياتها.

ويمكن تجزئة هذه الأهداف إلى:

1_ الزيادة في الإنتاج.

2_ تنويع الإنتاج وتحسينه.

3_ حماية الأرض.

[1] نفس المرجع، ص133.

4_ البحث عن أسواق جديدة.

5_ توفير العمل لفئات الناس.

6_ تقليص معدلات الهجرة والتوازن الإجتماعي.

7_ تحسين تربية الحيوانات.

8_ تكوين البذور وتحسينها.

9_ المحافظة على الأسواق الحالية.

ويمكن الإستعانة بالشكل لتوضيح أهداف الإستثمار الفلاحي.

الشكل رقم (7): أهداف الإستثمار الفلاحي

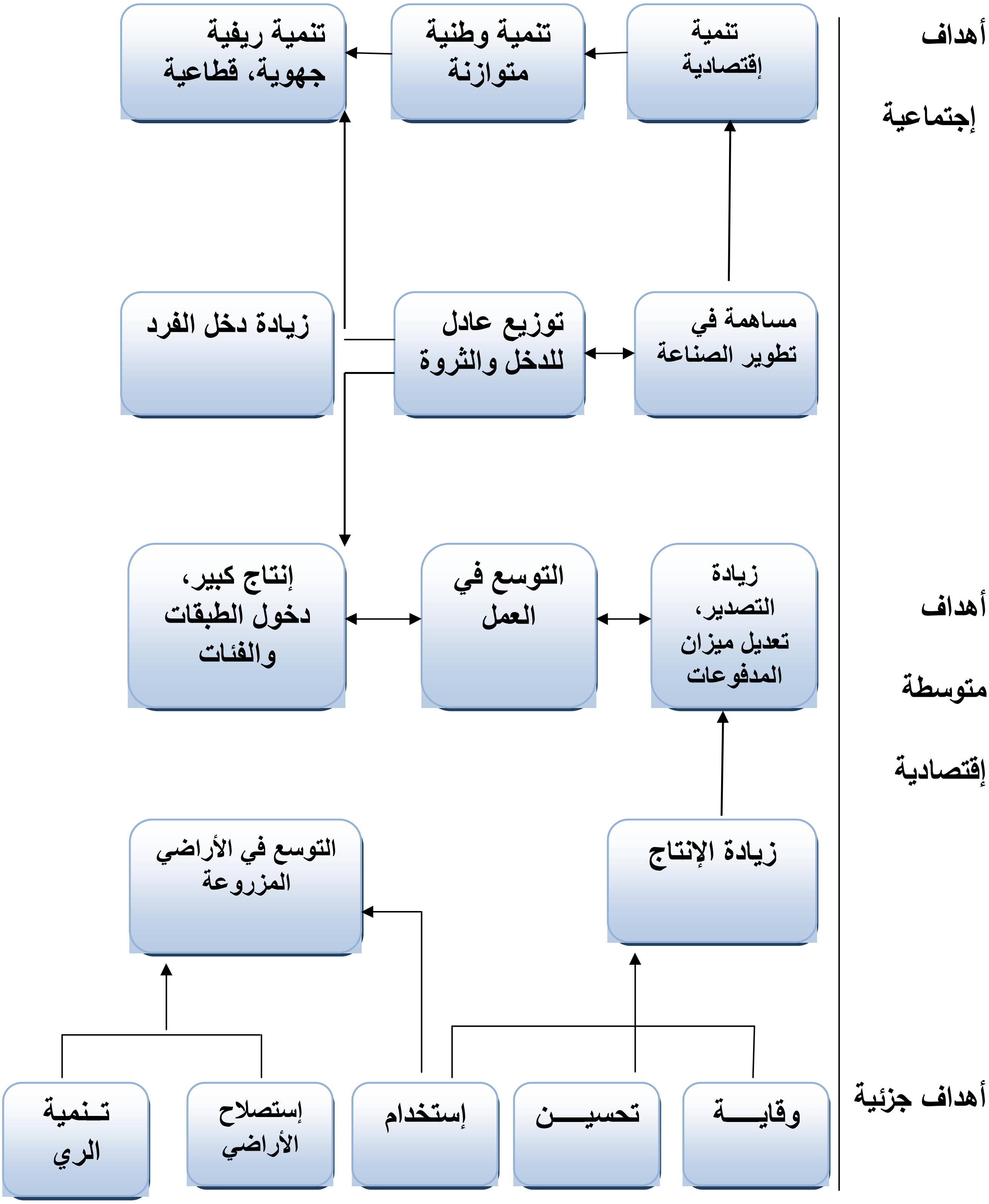

المصدر: نفس المرجع، ص143.

المبحث الثالث: مفهوم الائتمان الفلاحي

يتميز القطاع الفلاحي في جميع البلدان بوجود قيود خاصة، لارتباطه بالظروف المناخية والوتائر البيولوجية، والأنظمة الإنتاجية المختلفة، مما يستوجب مرونة وتنوع طرق وإجراءات التمويل، حتى يؤدي الائتمان دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع، وعليه نتطرق فيما يلي لمفهوم هذا النوع من الائتمان، أهميته، ضماناته ومخاطره.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان الفلاحي

للائتمان الفلاحي أهمية كبيرة وخاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، وهو في الغالب ائتمان قصير أو متوسط الأجل، وقليل منه مخصص للأجل الطويل[1]، ويكون الهدف منه تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي الجاري، والأبنية والتجمعات[2].

ويؤدي الائتمان الفلاحي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي و النهوض بالتنمية الفلاحية، كما يمكن كما يؤدي في حالة حسن استخدامه إلى رفع مستوى معيشة الفلاحين، وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني، والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية علي النشاط الاقتصادي[3].

المطلب الثاني: طبيعة الائتمان الفلاحي

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث[4]:

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، مصطفى رشدي شيخة، مرجع سابق، ص144.

[2]- مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص 116.

[3]- كتوش عاشور، مرجع سابق، ص 03.

[4] - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1985، ص ص92،93.

1- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار الفلاحية، إذ من الصعب تطبيق مبادئ النظرية الاقتصادية المستخدمة في القطاع الصناعي والتجاري على القطاع الفلاحي، فالحياة الفلاحية تعتمد على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة، وتسيطر عليها عناصر خارجة عن إرادة الإنسان، كالعوامل البيولوجية والطبيعية والمناخية، مما يؤثر في حجم الإنتاج، ولا يمكن تحديد حجم المحصول إلا عند تحققه، وبفرض معرفة حجم الإنتاج فإنه لا يمكن تحديد حجم الدخل بدقة، نظرا لصعوبة تحديد النفقات والأسعار الفلاحية، فالإستغلالات الفلاحية هي استغلالات صغيرة من حيث الحجم والإدارة، وهذا الحجم لا يسمح بتواجد حسابات دقيقة ولا يحقق ترشيد الإنتاج، بالإضافة إلى أن الفلاح لا يراعي إلا العائدات النقدية، ولا يعتمد كثيرا على حساب التكلفة والعائد، ولا يسعى إلى تعظيم الأسعار (الحد الأقصى). وما يزيد الأمر صعوبة ظاهرة الاستهلاك الذاتي لجزء من المحصول، كما أن الأسعار تتوقف في المدة القصيرة على عرض إنتاجي غير منتظم، وعلى طلب على السلع الفلاحية غير مرن، ومن المؤكد أن تقلب الإنتاج والدخل والأسعار الفلاحية يهدد من ناحية السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج، ويدعم من ناحية أخرى الطبيعة الاحتمالية لسداد القروض.

2- تفتيت الملكية وتعدد الاستغلالات الفلاحية الصغيرة، بالإضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال، وتنوع علاقات الإنتاج الفلاحي، والتي تبدأ من مجرد الاستغلال إلى الإيجار بالمشاركة ثم الإيجار النقدي، وبالطبع فإن ذلك يثير مشكلة تحديد المستفيد من الائتمان وضمان القروض ونوعيتها.

3- المستوى المتخلف من التكنولوجيا الفلاحية، وضرورة امتداد الائتمان الفلاحي إلى الملكية والمرافق الأساسية وتصنيع الريف.

4- تواجد قطاعات من الائتمان التقليدي والمرابين، والتي تعتبر أقرب اجتماعيا إلى الفلاح من جهة، وخطورة البيروقراطية المالية للمؤسسات المالية والتعاونية من جهة أخرى.

5- تنوع الائتمان الفلاحي من ائتمان لتمويل الإنتاج والتسويق وإصلاح الأراضي وتحسين التربة ومرافق فلاحية، والحدائق وتربية الحيوان والصناعات الفلاحية.

6- ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير والأسعار الدولية.

المطلب الثالث: أهمية الائتمان الفلاحي مخاطره

الفرع الأول: أهمية الائتمان الفلاحي

للائتمان الفلاحي أهمية بالغة من الكثير من الجوانب يمكن تلخيصها في:

1- يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية.

2- يمكن بواسطة الاستخدام الجيد للائتمان الفلاحي رفع مستوى معيشة الفلاحين، وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني مقارنة مع القطاعات الأخرى وهذا ينعكس بدوره على الرخاء الاقتصادي للمجتمع، ومن ناحية أخرى فإن زيادة دخول الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم ينعكس على كفاءاتهم الإنتاجية، وبالتالي زيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين نوعيته، مما يدعم الاستقلال الغذائي ومن ثم الاقتصادي للبلاد.

3- التقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.

4- بواسطته يتمكن الفلاح من امتلاك الآلات والحيوانات والأسمدة والبذور...، كما تمكنه من تملك الأراضي في مدة زمنية قصيرة.

5- تحقيق التوسع الأفقي والرأسي في القطاع الفلاحي.

الفرع الثاني: مخاطر الائتمان الفلاحي

إن التمويل الفلاحي لا تحكمه قوانين تحميه كغيره من التمويل، وذلك راجع لطبيعة العملية الإنتاجية الفلاحية، حيث أنه هناك عوامل مؤثرة داخلية وخصائص بيولوجية تتحكم

في نمو المحاصيل ونوعيتها وإمكانياتها الإنتاجية وأطوارها[1]، فرغم الضمانات السابق الإشارة إليها، إلا أن الائتمان الفلاحي يواجه جملة من المخاطر تتصل إما بالفلاح أو بالبنك أو بالنشاط الاقتصادي في البلاد منها :

1- تأثير العوامل الجوية على المحصول، بالإضافة إلى تأثير الأمراض إذا لم يتم التحكم فيها والقضاء عليها، حيث تتعرض المنتجات الفلاحية في إنتاجها للعوامل الطبيعية الجوية مثل: البرودة، الحرارة، الثلوج، السيول وغيرها، والعوامل البيولوجية مثل الآفات والحشرات والأمراض مما يعرضها للكثير من المخاطر، فينعكس ذلك على الفلاحين، فيسبب لهم كثيرا من الخسائر، وتزيد أعباء اقتراضهم للأموال[2].

2- طول الدورة الإنتاجية في القطاع الفلاحي، يستلزم بقاء القرض عند الفلاح لفترة طويلة، وطول هذه الفترة ليست في صالح البنك، الذي يسعى إلى تحقيق الدوران السريع لرأس المال ليعود عليه بأكبر فائدة ممكنة.

3- عدم التحكم في المردودية الإنتاجية ،حيث تبقى مرهونة بما تدره الأرض.

4- مردودية الأرض يحكمها " قانون تناقص الغلة ".

5- عدم قدرة الفلاح على فرض الأسعار التي تضمن له تغطية تكاليف الإنتاج، بما فيها فائدة القرض، وتحقيق عائد مقبول، فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، وقد يزيد العرض فينخفض السعر، ولا يملك الفلاح أمام وضع كهذا إلا تسويق منتجاته، لأن المنتجات الفلاحية عادة سريعة التلف، وفي هذه الحالة يؤثر انخفاض الأسعار في صافي دخل الفلاح، مما يحد من قدرته على سداد القرض.

---

[1]– بونوة شعيب، بودلال علي، "إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع "،الملتقى الدولي حول: تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص139.

[2] - خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص15.

6- تقلب الإنتاج والدخل والأسعار يهدد من ناحية السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج، ويدعم من ناحية أخرى الطبيعة الاحتمالية لسداد القروض.

7- وجود أخطاء في السياسة الائتمانية للبنك، وعدم تلاؤمها مع طبيعة القطاع الفلاحي.

8- ضعف نسبة التمويل الذاتي للمشروع.

9- عدم دقة المعلومات التي تم منح القرض على أساسها، وعدم سلامة أساليب التحليل بالبنك.

10- عدم وفاء المستثمر الفلاحي بالتزاماته اتجاه البنك، مما يدفع بهذا الأخير لعدم تمويله مستقبلا، وذلك لعدم تسديده للمستحقات التي عليه.

11- الرقابة غير مستديمة للفلاح، تؤدي بالمستثمر الفلاحي لاستغلال القرض في مجالات أخرى.

المطلب الرابع: شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ناجعة وفعالة، يجب أن تراعي الأسس التالية[1]:

1– لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه، حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج، الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق، مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة، تؤدي إلي تحقيق الرخاء وهو هدف منح القروض، أما في حالة منح القرض دون تهيئة المناخ المناسب، فإن القروض ستتحول من استثمار يهدف إلى الإنتاج إلى استثمار لا هدف له.

2– إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة، لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا).

[1]- كتوش عاشور، مرجع سابق، ص05.

3- علي المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض، حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض، واستخدامها في الوقت المناسب.

4- يجب علي الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا علي الوفاء بالتزاماتهم اتجاه مؤسسات الإقراض، ويمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي، وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج، أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.

5- كنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي، يجب على الفلاحين القيام بعملية التامين علي المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

6- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة، يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلي تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة، وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

7- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك علي منح القروض فقط، وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

8- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل، وعلى أقساط تسهيلا للدفع.

9- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي إيرادا يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه، مع ترك ربح مناسب للفلاح.

خلاصة الفصل

إن الدور الذي يلعبه الإستثمار الفلاحي في التنمية الإقتصادية هام وجدير بالإهتمام، حيث أنه يساهم في توفير المواد الأولية وتوفير مناصب الشغل وأيضا في تطوير الصناعة، كما أنه يعمل على تنمية المناطق الجغرافية أو الفئات المقصودة من المجتمع.

ولذلك وجب على الدولة أن تولي إهتماما كبيرا للإستثمار في هذا القطاع وتقدم كافة التسهيلات اللازمة للمستثمرين بزيادة إقبالهم على الإستثمار خاصة في مجال الفلاحة.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحمام الضلعة

تمهيد الفصل:

تعد فعالية الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تجميع المدخرات، وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية، أساس نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر، خاصة مع قلة مصادر التمويل وضعف أداء الأسواق المالية أو غيابها تماما في الكثير من البلدان، وهذا ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية في الدول النامية وفي الجزائر بشكل خاص، فلقد تحمل الجهاز المصرفي الجزائري مهمة تمويل الإقتصاد منذ السنوات الأولى للإستقلال، وفي إطار تخصص الجهاز المصرفي في ذلك الوقت تكفل البنك الوطني الجزائري بتمويل القطاع الفلاحي، إضافة إلى بعض القطاعات الأخرى، وقد عملت الدولة على وضع القواعد الأولية للتمويل بما يضمن توفير الموارد المالية لإنجاز برنامج التنمية، إلاّ أن الحاجيات الجديدة للتمويل التي أفرزتها التنمية الوطنية على الصعيد الفلاحي، أدت إلى إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمؤسسة جديدة، تتخصص في تمويل هذا القطاع وتضمن توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية، في إطار الأهداف المسطرة في المخططات التنموية المعتمدة.

المبحث الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

انطلاقا من الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي، وكذا الظروف الملحة للنهوض بهذا القطاع وتطويره، تم إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي وغيره، لتضاف إلى قائمة البنوك التي عملت الدولة على إنشائها منذ الاستقلال، وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة، التي ترمي إلى تنمية القطاع الفلاحي وتنمية الريف، وهو يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعا في جميع الولايات على الإطلاق.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

التقديم سيكون حول نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره، وكذلك الأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي كانت السبب في إنشاءه.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس في 16مارس 1982، حيث تضمن في بدايته ما يعادل 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائري، إذ أخذ صلاحياته في ميدان تمويل القطاع الفلاحي، حيث تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه، على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك، كما تنص المادة الرابعة على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها، والمساهمة في:

1- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.
2- تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية.

ثم توسعت نشاطات البنك لتشمل تمويل العديد من القطاعات الأخرى، وأصبح يحتضن مؤخرا ما يفوق 286 وكالة، وأكثر من 31 مديرية جهوية، إذ نظرا لكثافة شبكته

وأهمية تشكيلته البشرية، صنف في مجلة "قاموس البنوك" (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، والمركز 668 في الترتيب العالمي مابين 4100 بنك مصنف.

الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

1- المرحلة (1982- 1990):

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفية والعمل على ترقية العالم الريفي، عن طريق تكثيف فتح الوكالات البنكية في المناطق ذات النشاط الفلاحي، حيث اكتسب تجربة كبيرة في مجال تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، ويرجع هذا التخصص في مجال التمويل إلى الواقع الذي فرضته آلية الاقتصاد المخطط، والذي اقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

2- المرحلة (1991- 1999):

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، المطبق من قبل في إطار الاقتصاد الموجه، توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، خاصة قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع بقائه الشريك ذو الأفضلية الكبيرة في تدعيم وتمويل القطاع الفلاحي، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك، كما شهدت هذه المرحلة العديد من الإجراءات كانت تصب كلها في تطوير نشاط البنك، وللإشارة فقد شهدت هذه المرحلة ما يلي:

أ- **1991:** تم الانخراط في نظام سويفت *Swift*[1]، لتسهيل معالجة وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

ب- **1992** : تم وضع نظام *Sybu*[2]، والذي يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية، من خلال ما يسمى *Télétraitement*، إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي لكل عمليات التجارة، خاصة في مجال فتح الاعتماد المستندي، والتي أصبحت معالجة لا تتجاوز أكثر من 24ساعة، كما تم إدخال نظام محاسبي جديد على مستوى كل الوكالات.

ج- **1993:** الانتهاء من إدخال الإعلام الآلي في كل العمليات المصرفية على مستوى شبكات البنك.

د- **1994:** بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة السحب بدر.

هـ-**1996:** إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.

و- **1998:** بدء العمل ببطاقة السحب ما بين البنوك

(*CIB: La carte Inter Bancaire*)

3-مرحلة (2000- 2007):

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وغيره من البنوك العمومية بتدعيم وتمويل استثمارات منتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في التمويل لقطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن، وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات، وقد شهدت هذه المرحلة التطورات التالية:

[1] - نظام سويفت: عبارة عن شبكة الاتصالات أنشأت عام 1973 مقرها في بلجيكا، تديرها الجمعية الدولية للاتصالات المالية الهاتفية بين البنوك، والتي تستخدم وسائل الاتصالات لتبادل الرسائل بين البنوك، بدلا من الرسائل التقليدية مثل التيلكس والتلغراف.

1- شبكة معلوماتية خاصة بنظام بدر تربط الوكالات البنكية بالمديرية العامة (*systeme bancaire uni versel*).

أ- **2000:** القيام بتشخيص عام لنشاط البنك لإبراز نقاط القوة والضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي، كما قام البنك بتعميم نظام يربط بين مختلف الوكالات، مع تدعيمه بأنظمة جديدة تعمل على إدارة العمليات المصرفية بسرعة قياسية.

ب- 2001: سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها، بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية اتجاه العملاء، إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم بنك الجلوس *La Banque Assise*[1]، والخدمات الشخصية لبعض الوكالات الرائدة.

ت- 2002: تعميم تطبيق مفهوم بنك الجلوس والخدمات الشخصية على مستوى جميع وكالات البنك.

ث- 2004: لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك، الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية، تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة تصل إلى 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤولو بنك بدر عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية *Les Automatiques des Billets guinches*، المرتبطة ببطاقات الدفع.

ج- 2005: في إطار سعيه لتطبيق التكنولوجيا الحديثة قام بنك بدر بتطبيق مفهوم البنك الإلكتروني، للسماح لزبائنه بالإطلاع على رصيد حسابه، إلى جانب ذلك فقد تم ابتكار

[1] – يسمى ببنك الجلوس لأنه يتم فيه استقبال العميل بالجلوس في مكان مريح حيث مباشرة الموظف بالبنك.

قرض جديد قصير الأجل يسمى *A.I.G* ، والذي يكون مضمونا بسلع عقارية أو أوراق مالية.

ح- 2006: إصدار بطاقات *CBR: BADR de Retraite*، التي عممت على وكالات البنك في نهاية جوان 2006.

خ- 2007: بعد السماح للبنوك بفتح شبابيك خاصة بصيرفة التأمين في ماي 2007، قام بنك بدر بفتح شبابيك خاصة بهذه الخدمة، وتعميمها على مستوى وكالاته.

الفرع الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية، لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع، وجب على المسؤولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية، من أجل إرضاء الزبائن والاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة، وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة، يتداخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية

بالجزائر[1]، وبهذا أصبح يحضى بثقة المتعاملين الاقتصاديين الأفراد والزبائن على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي[2]:

1-توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

2-تحسين نوعية وجودة الخدمات.

3-تحسين العلاقات مع الزبائن.

4-الحصول على أكبر حصة من السوق.

5-تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة، التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وأنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك، تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن، وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم، والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، وكان البنك سعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

أ-رفع حجم الموارد بأقل التكاليف.

ب- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

---

[1] - زهرة بن يخلف، ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بشار، يومي 24 و25 أفريل 2005.

[2] -*BADR Ifos, N 28, 1999, PP32, 33.*

ج- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

الفرع الرابع: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

أ- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف والصندوق.

ب-فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.

ج- المشاركة في جميع المدخرات.

د- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.

هـ-تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.

و- تطوير المواد والتعاملات المصرفية، وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات القائمة.

ز- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار.

ح- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.

ط- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ي-الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ:

أ- تطوير قدرات تحليل المخاطر.

ب-إعادة تنظيم إدارة القروض.

ج- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض، وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. تلخصت أهم محاوره هي:

1- إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.

2- عصرنة البنك (تقوية تنافسية).

3- احترافية العاملين.

4- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.

5- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يأتي هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في شكل هرمي، يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات، التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن، ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم فروع مديرية جهوية، التي تتولى تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها، وهي غالبا ما تكون ولائية، ويشرف على البك في قمة الهرم الرئيس المدير العام *PDG*، ويكون عمل الوكالات والفروع محدودة بالنسبة لقدرات منح القروض، وذلك في القروض التي تتجاوز القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة، كما يكون لها القرار في منح القروض التي تكون قيمتها أقل من القيمة المحددة من طرف الإدارة العامة، وفيما سبق ذكرنا بأن البنك يرتكز على ثلاث هياكل قاعدية تتمثل في.

- المديرية العامة. - المجمع الجهوي للاستغلال. - الوكالة المحلية للاستغلال.

1- المديرية العامة: هي هيئة إدارية مركزية مقرها بالجزائر العاصمة، 17 شارع العقيد عميروش والتي تتفرع مديريات جهوية موزعة على التراب الوطني.

إن الإدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة يقوم بتسيير الوكالات والمديريات الجهوية، ومن مهامها ما يلي:

- مراقبة عمل مدراء الوكالات والمديريات الجهوية.
- الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي.
- مراقبة استعمال القروض وتحليل تقارير الوكالات.
- التكوين والتأطير لفائدة العمال.

ومن أقسام البنك:

أ- **قسم الاستغلال والنشاط التجاري:** يقوم هذا القسم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن وتقديم الإحصائيات ومراقبة العمليات المالية.

ب- **قسم القروض (القطاع العام والخاص):** هو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام والخاص، وإعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض.

ج- **قسم المديونية القانونية:** يتكفل بالقضايا التي يواجهها البنك، ويراقب ملفات النزاعات.

د- **قسم المفتشية العامة:** يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك، ومراقبة العمال والقيام بأعمال الإدارة العامة.

2- **المجمع الجهوي للاستغلال (GRE):** هي هيئة متفرعة عن المديرية العامة، تقوم بمتابعة سير وعمل الوكالات التابعة لها، إذ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية، كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها، ويتكون المجمع الجهوي للاستغلال من:

أ- **المدير:** من أهم وظائفه

- عرض البنك باعتباره منشأة مالية مهمة أمام السلطات المحلية.
- اقتراح كل ما هو مفيد وفي مصلحة الزبائن، وإعطاء النصائح المفيدة كونه المفوض من طرف السلطات التي عينته في إطار السلطات المخولة له.
- تكون له سلطة سواء على مستوى تعبئة المداخيل أو تقديم القروض.

وباختصار المهمة الأساسية للمدير هي تنسيق كل نشاطات الشبكة، والأمر بجميع القرارات التي تمس تسيير الفرع.

ب- السكرتارية: يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة، وثائق وإرسال فاكسات، استقبال مكالمات هاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر أو وارد.

ج- خلية المراقبة: تعتبر من الخلايا الأساسية لمراقبة نشاط الوكالات الدورية، حيث تقوم بـ:

- مراقبة الأرصدة والحسابات والمراسلات وتدابير الأمن.
- تتابع الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن.
- مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الأمن.
- المراقبة الميدانية على مستوى الوكالات.

د- خلية التكوين: تهتم هذه الخلية بما يلي:

- تطوير معلومات العمل وتكون خاصة بهم.
- توجيه العمال من أجل التكوين.
- إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائمين.
- تنظيم الملتقيات.

ذ- خلية النزاعات: تقوم هذه الخلية بتسوية النزاعات، إلى جانب ما يلي:

- متابعة القضايا التي فيها نزاع على مستوى مصالح الفرع.
- فحص الطلبات لتحويل القرض إلى فصل النزاعات، واقتراح الأعمال التي يجب القيام بها لاسترجاع الدين.
- التسيير الجيد لمكتب الفرع.

- اقتراح المساعدة بخدمات المحامي عند الضرورة.

- **نيابة مديرية الشؤون الإدارية:** تتكون من عدة مصالح هي:

- **مصلحة المحاسبة:** التي تقوم بمراقبة يومية محاسبية، تدوين ومراجعة عمليات الإيداع والسحب، ومراجعة الحسابات الداخلية في حالة وجود أخطاء.

- **مصلحة الوسائل العامة:** تقوم بتوفير شروط العمل عن طريق تمويل المكاتب بالأدوات الضرورية، كما تتكفل بالنظافة والأمن، حيث توجد لجنة محلية تقوم بمتابعة توفير الشروط الأمنية والنظافة لكل الوكالات التابعة لها.

- **مصلحة المستخدمين:** تهتم بثلاث جوانب:

✓ تحضير الأجر الشهري للعمال.

✓ تدرس الملفات الخاصة بالعمال والترقية.

✓ الشؤون الاجتماعية مثل ملحة الضمان الاجتماعي.

- **نيابة مديرية القروض الاستغلال:** تتكون من المصالح التالية:

- **مصلحة القروض:** تقوم بتقديم القروض للزبائن، وهي تستلم ملفات القروض التي تأتي من الوكالات، لتقديمها إلى لجنة القروض التابعة للفرع المكونة من مدير الفرع وثلاث من نوابه.

- **مصلحة الاستغلال:** مهمتها إحصائية بحيث تقدم حوصلة حول نشاط الوكالات من جانب:

- تنشيط الوكالات في الميدان وتوزيع المداخيل واستعمال القروض.

- تجسيد الأهداف التجارية المسطرة من طرف المديرية العامة، وتساهم مع السلطات المحلية في تسيير النشاط المالي.

3- الوكالة المحلية للاستغلال: هي هيئة تابعة للمجمع الجهوي، وهي الخلية القاعدية للبنك، حيث بواسطتها يتم الاتصال بالزبائن، والوكالة التي سنركز عليها الآن هي وكالة بنك

الفلاحة والتنمية الريفية بحمام الضلعة ولاية المسيلة، حيث أن الوكالات المتواجدة بالمسيلة تعتبر من أهم المؤسسات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية، ولكل وكالة رمز أو رقم خاص بها يميزها عن غيرها، فالرقم الخاص بوكالة حمام الضلعة "907"، والتي سوف نتطرق إليها في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ـ حمام الضلعة ـ .

تعتبر الوكالة بمثابة الخلية القاعدية في النظام المصرفي، وبالتالي فهمها يؤدي حتما لأخذ صورة واضحة عنه، والوكالة المحلية للاستغلال *ALE* حمام الضلعة 907 متفرعة عن المجموعة الجهوية للاستغلال لـ *GRE* مسيلة 028، تقع في قلب حمام الضلعة شمال شرق ولاية المسيلة، وهي الوكالة البنكية الوحيدة الموجودة على مستوى الدائرة، وقد بدأت العمل في 10/ 1988/04، وأسندت لها مهام معتبرة تتمثل أساسا في العمليات المصرفية المختلفة كالسحب والإيداع والتحويلات، كما تقوم بدور اقتصادي هام يتمثل في منح القروض لتمويل المشاريع المختلفة، هذا فضلا عن الخدمات المعلوماتية والإرشادات المقدمة للزبائن، وتغطي هذه الوكالة اليوم دائرة حمام الضلعة وبعض بلديات دائرتي المسيلة وسيدي عيسى، وقد امتد نشاطها خارج الولاية ليشمل دائرة المنصورة بولاية برج بوعريريج.

1- الهيكل التنظيمي للوكالة:

تحتوي الوكالة على مجموعة من المصالح، لكل مصلحة مجموعة من المهام تقوم بها، ويمكن تمثيل هيكلها التنظيمي في الشكل التالي:

الشكل رقم (6): الهيكل التنظيمي لوكالة حمام الضلعة

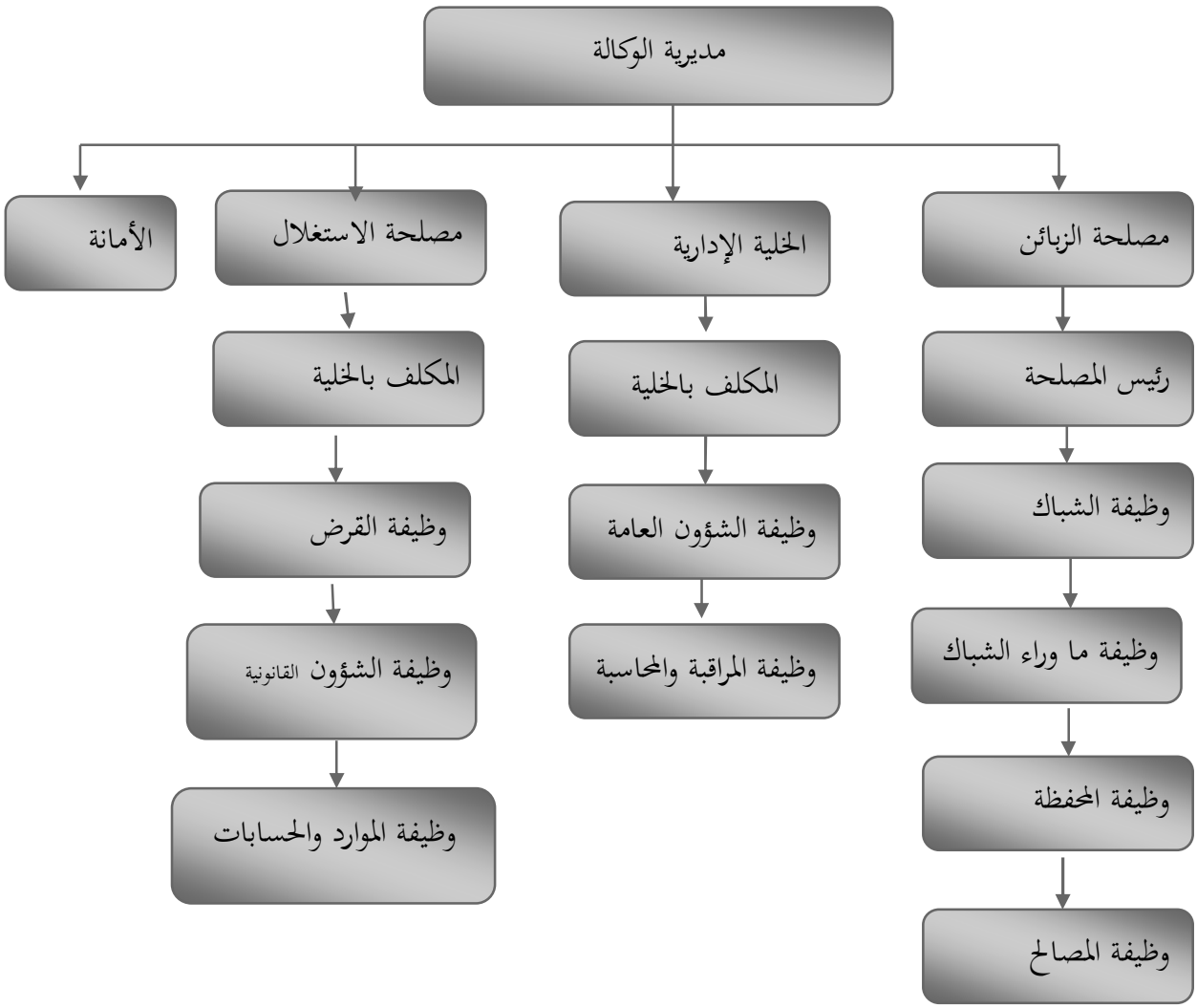

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ـ حمام الضلعة ـ

أ- **مديرية الوكالة:** والتي تضم المدير وتسهر على إدارة الوكالة وتوجيه وتنشيط ومراقبة أعمالها، وكذا ممارسة السلطة السلمية على الموظفين، كما تمثل الوكالة في مختلف المناسبات على المستوى المحلي.

ب- الأمانة: تقوم بتسجيل البريد الصادر والوارد، كما تقوم بدور همزة وصل بين المديريات والوسط الخارجي من الموظفين والزبائن، ففيها تتم كتابة المراسلات الإدارية واستقبال انعكاسات، وكذا إعداد الإحصائيات الشهرية، الفصلية، السداسية، السنوية.

ج- **مصلحة الزبائن:** هي كتابة الهيكل الخدماتي للوكالة، إذ تجرى على مستواها كل العمليات المصرفية المتعلقة باستعمال الودائع وتسهيل عمليات الدفع أو السحب، وكذا القيام بالتحويلات المختلفة وتزويد الزبائن بالخدمات المعلوماتية (الاستعلامات)، ويتأتى لها ذلك من خلال الوظائف الأربعة الموجودة على مستواها (الشباك، ماوراك الشباك، المحفظة، المصالح الخارجية)، حيث يسيرها طاقم من الموظفين يشرف عليه قسم مكلف بإدارة الحافظة.

د- **وظيفة الشباك:** الشباك هو الواجهة الأولى الذي يقصدها الزبائن، حيث تتمثل وظيفة الشباك في مجموعة من الخدمات، كاستعجال الزبائن وتلبية طلباتهم وتقوم بالإجراءات اللازمة لفتح الحسابات، ويقوم عون الشباك بالعمليات المتعلقة بالدينار، التي نذكر منها: الدفع، السحب، وتسليم الدفاتر.

هـ- **وظيفة ما وراء الشباك:** وظيفة ما وراء الشباك لا تقل أهمية عن وظيفة الشباك، لما لها من دور تلعبه في الوكالة، يتمثل خاصة في قيامها بعملية التحويل وعملية المقاصة.

و- **وظيفة المحفظة:** تعتبر وظيفة المحفظة الأوراق التجارية من الوظائف الهامة، حيث يكون التعامل فيها بواسطة السندات التجارية كالصكوك، وهي مكلفة أساسا باستقبال الصكوك ومختلف السندات التجارية لتقوم بالعمليات المصرفية الخاصة بها.

ز- **وظيفة المصالح الخارجية:** الوظيفة المرتبطة بالخارج تقوم تقريبا بنفس العمليات التي تقوم بها وظيفة الشباك من الودائع إلى عمليات السحب لكن هذه الوظيفة تقوم بعمليات التحويل وعمليات بيع وشراء مختلف العملات الأجنبية.

4- **الخلية الإدارية:** تنقسم هذه الخلية إلى قسمين أساسيين هما: وظيفة الأعمال العامة ووظيفة المحاسبة، وتقوم هذه الخلية بجميع الأعمال الإدارية التي يتطلبها السير الحسن لوكالة بنك BADR، هذه الأعمال تختلف من وكالة إلى أخرى.

أ- **وظيفة الشؤون العامة:** يقوم هذا القسم بوظائف إدارية مختلفة أهمها:

- تسيير الوسائل العامة للمؤسسة.
- المحافظة على أرشيف الوكالة لتسجيل كل المراسلات الواردة من المؤسسة الصادرة عنها.
- تسيير ملفات العمال وتسجيل الحضور والغيابات.
- تسيير المخزون من خلال التموين بالآلات والوثائق اللازمة.
- يدخل في مهام وظيفة الشؤون العامة تنفيذ القرارات الصادرة عن المدير، كما تقوم بتحضير جدول الوثائق المعدة للإمضاء، ومنه استقبال الجرائد الرسمية والقرارات التنظيمية، والمناشير الصادرة عن المديرية العامة لبنك بدر، والتكفل بإعلام المستخدمين.
- ضمان جمع وحجز المعلومات عن طريق الإعلام الآلي، إضافة إلى السهر على أمن الوكالة.

ب- **وظيفة المراقبة والمحاسبة:** تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف المهمة في سير البنك، كونها تقوم بجمع العمليات المصرفية الكبرى التي تجرى باستمرار وبكل اهتمام، لذا نجد بالوكالة المكلف بالدراسات الرئيسية ذو خبرة واسعة وكبيرة في هذا المجال، حيث تقوم بإعداد ميزانية الوكالة، والسهر على تطبيق نظام المحاسبة البنكية، وتسيير حسابات الزبائن، إضافة إلى تحقيق عمليات إقفال الحسابات السنوية، وإعداد ومراقبة دفتر اليومية، ومراقبة الحسابات.

كما يقوم كذلك بإجراء التعديلات التي تقع في حسابات الزبائن ويحرص على مردودية مثلى للخزينة، وبكونه يراقب الحسابات فهو مضطر لتصحيح الخطأ في حالة وقوعه.

5- **وظيفة الأشغال (القروض):** تعتبر أهم مصلحة في الوكالة، كون وظيفتها متعلقة بالقروض الممنوحة للغير، فدورها هو الحفاظ على العلاقات التجارية مع الزبائن، والسهر على حسن السير والاستغلال الجيد لموارد الوكالة، إضافة إلى متابعة تحقيق مخططات

تمويل وحدات القطاع العمومي، والمشاركة في اللجان التي تتطلب حضور البنك، بوصفها مصلحة القروض وبصفة أساسية.

وقد تمارس هذه المصلحة على موظفي البنك رقابة من طرف رئيس مصلحة الزبائن، من خلال توجيههم وتقسيم المهام بينهم، وتضم الوظائف التالية:

أ- **المكلف بالخلية:** يقوم رئيس مصلحة الأشغال بإعداد الإحصائيات المتعلقة بالقرض وإرسالها إلى الفرع وإلى المديرية العامة، كما يعتبر المنسق بين وظيفة القرض الشؤون القانونية والتحصيل، ووظيفة الموارد والحسابات، كما يعتبر عضوا رئيسيا في لجنة القرض على مستوى الوكالة، فهو من يتخذ القرارات الهامة، يدرس ويراقب ملفات القرض، ومتابعة تحصيل القروض على مستوى الوكالة، إضافة إلى إعلام الزبائن.

ب- وظيفة القرض: من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية هي استقبال الودائع ومنح القروض، هذه الأخيرة عبارة عن تسليم الأموال من البنك إلى شخص آخر لمدة زمنية معينة بمعدل فائدة، يتم القرض على أساس الثقة بين البنك والزبون.

د- **وظيفة الشؤون القانونية والتحصيل:** يضع البنك في تعامله مع الزبائن عدة مقاييس لمنح القروض، من بينها قدرة التسديد في الآجال المحددة، نوع النشاط الذي يمارسه الزبون، والضمانات التي يقدمها مقابل القرض، وفي حالة عدم دفع القروض تتخذ المصلحة عدة إجراءات منها: الحجز القضائي، الاعتراض، والرهن الحيازي.

ح- وظيفة الموارد والحسابات: تدخل هذه المهمة في إطار الهيكل التنظيمي العام للوكالة، وتقوم أساسا بتطبيق السياسة البنكية على الخواص الفلاحين والتجار، أي محاولة جلب أكبر عدد من الزبائن لصالح البنك، وهذا في إطار المنافسة من أجل أخذ أكبر حصة في السوق في الحالات التالية: حالة فتح الحسابات وفي حالة أنواع الحسابات.

المطلب الرابع: السياسات المتبعة لبنك BADR عند منح القروض

من الواضح أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات واضحة وصريحة، تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية، التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجراء منح القرض.

الفرع الأول: الشروط والوثائق اللازمة لمنح القروض

حتى يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط، وكذا الوثائق المهمة التي تكون الملف الائتماني المقدم.

1- الشروط اللازمة لمنح القروض

هناك عدة شروط تجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقرض، وكذا نوع النشاط الذي طلب من أجله القرض، ومن بين هذه الشروط نجد:

أ- **أهلية الزبون:** يشترط في الزبون أن يكون ممتعا بالأهلية القانونية، سواء ببلوغ العميل سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالإطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء إن استلزم الأمر ذلك.

ب- **سمعة العميل:** إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا على جعله موضع ثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية، أو أن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد على ذلك.

ج- **القدرة المالية:** إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة، حيث أن مساهمة بنك البدر محددة بنسبة 70% لأي مشروع.

د- **خدمة الاقتصاد:** يجب أن يكون للمشروع الممول آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني لزيادة العرض، تحسين النوعية، توسيع رقعة السوق، زيادة المنافسة، خفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات من المستهلك.

هـ- خدمة المجتمع: وذلك بأن يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به، إضافة إلى التأكد من عدم إضراره بالبيئة وكذا الأشخاص المجاورين له، كما يشرط في المشروع أن يخلف بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية.

و- الدراسة المالية: تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها، لأن قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها، وذلك من خلال دراسة مختلف النسب والقوائم المالية المرفقة بالطلب، وكذا مختلف الوثائق.

2- الوثائق اللازمة لمنح القروض:

مهما كان نوع القرض فإن البنك يشترط على العميل تكوين ائتماني خاص بذلك، وعموما فإن الملف المطلوب عامة يتكون من الوثائق التالية:

أ- طلب خطي بشرح موضوع القرض.

ب- السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها.

ج- شهادة الإعفاء من الضرائب.

د- عقد الملكية أو الإيجار.

هـ- الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع0

و- شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.

ز- مجموع الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة، بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها.

ح- وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج، وهي عادة تتخلص في الفواتير، ويمكن أن يضاف إلى قائمة الوثائق طلب وثائق أخرى، قد تكون حاسمة بالنسبة لدراسة ملف طلب القرض، كمحضر مداولات الشركاء باستمرار النشاط في حالة التعرض إلى خسائر متجددة مسجلة في آخر سنة للنشاط، وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.

الفرع الثاني: خطوات منح ومتابعة القروض من قبل لبنك البدر

تمثل خطوات منح القرض وكذا متابعته، الحلقة الدائرية تسير عملية الإقراض، والتي تبتدئ بقيام المقترض بأول اتصال له مع بنك البدر، قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بنوع وحجم القرض، الذي يطلب وينتهي بتسديد المقترض لآخر دفعة من قيمة القرض الذي حصل عليه، تتخلل هذه الحلقة مجموعة من الخطوات يمكن تصنيفها إلى:

1- خطوات منح القروض:

عادة ما تتم عملية منح قرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق الخطوات الأساسية التالية:

أ- **اتصال المقرض بالبنك:** تعد هذه الخطوة أول خطوة اتصال بين طرفي القرص، الزبون والبنك، حيث يحصل الزبون خلالها على أهم وأدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فإن بنك البدر يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات واضحة للزبون، وهذا عملا بمبادئه السابق ذكرها.

ب- تقديم ملف القرض: بعد إطلاعه على مختلف الشروط والقوانين المتعلقة بقرضه وموافقته عليها، يقوم العميل بتقديم الملف الائتماني الذي يطلب منه، والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة أيضا، إضافة إلى وثائق أخرى حسب نوع قرضه.

ج- الدراسة التحليلة للملف: حيث يقوم البنك بدراسة الملف من الناحية القانونية الاقتصادية والمالية، وذلك من خلال التأكد من استيفاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض، وكذا التأكد من صدقية وموضوعية الدراسة التقنية والاقتصادية، إضافة إلى دراسة القوائم المالية وتحليلها، بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي.

د- الزيارة الميدانية: قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، يقوم المكلف بدراسة ملف القرض بزيارة ميدانية إلى مكان إقامة المشروع موضوع القرض، وذلك رفقة

عمال من مصلحة العقارات، ويتم في الأخير إعداد" محضر معاينة" والذي يعد أحد أهم أنواع الرقابة الميدانية.

هـ- عرض الملف على لجنة القرض: يتم عرض الملف بعد دراسته على لجنة القرض مرفقا بمحضر المعاينة، حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة، رئيس مصلحة الصندوق ورئيس مصلحة القروض، كما يمكن للمكلف بالدراسة الانضمام إليها بحكم درايته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة بإعداد" محضر لجنة القرض" الذي يتمثل في المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية الاقتصادية والمالية، طلب القروض والضمانات المقدمة، لكي يتم إصدار القرض والإمضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة، وذلك بإصدار رأي البنك بالإيجاب أو السلب على تمويل المشروع أو عدم تمويله، وهنا نميز حالتين:

- **الرفض:** رفض تمويل المشروع يجب أن يرفق بمبرر مقنع، حيث يتم إعادة الملف إلى صاحبه مرفقا برسالة توضيحية تبين سبب الرفض.
- **القبول:** إذا كان مبلغ القرض يدخل ضمن إطار سقف الإقراض المحدد بلجنة، فإن مثول طلب القرض يوجب تحرير وثيقة رسمية خاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، تتضمن ترخيصا لمنح القروض، ويتمثل قيمة القرض الممنوح مدة اهتلاك الضمانات، التي يلتزم بتقديمها بعد إقامته للمشروع.

ويتم إمضاء ترخيص منح القرض من طرف تحديد الوكالة بتفويض من قبل رئيس المدير العامل حسب القانون الداخلي للبنك، كما يقوم نائب مدير الوكالة أيضا بالإمضاء وعلى هذا الترخيص أو يحل محله رئيس مصلحة القرض أحيانا، ويتم إعلام المقترض بقبول البنك لطلبه بواسطة رسالة موجهة إليه مع الحث على الوفاء بالشروط المتضمنة في لترخيص وكذا تلك لمدرجة في لطلب وتختلف آجال الرد حسب اختلاف نوعية القرض.

فبالنسبة لقروض الاستثمار مثلا نميز ثلاث حالات:

- أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الوكالة/ الوكالة المركزية: 30يوما.
- أجل الطلب على طلب القرض يكون من اختصاص الفرع/ الوكالة المركزية: 60 يوما.
- أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص المديرية العامة: 90 يوما.

2- خطوات متابعة القرض: تعد عملية متابعة القروض بعد منحه للعميل وسيلة رقابة فعالة، لضمان البنك حقه في أجلها المحدد، وفق الخطة المرسومة لذلك من جهة، ومساعدة العميل وتوجيهه وتقديم النصائح له أثناء قيامة بالنشاط من جهة أخرى.

ولمتابعة قروضه الممنوحة يتبع بنك البدر الخطوات التالية:

أ- فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد، والذي يحتوي على كل الوثائق الضرورية التي تثبت تعامله مع البنك، وكذا المعلومات الشخصية الهامة.

ب-تكوين أوراق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن أن يتعرض لها القرض، وكذا تبيين أساليب وطرق مواجهتها في حال حدوثها فعلا.

ج-متابعة تصرفات الزبون وما ينجر عنها من تجاوزات للحد منها، وبالتالي ضمان أموال البنك.

د- إعداد تقارير شهرية لتحديد نقاط الخطر وتفاديها، لذلك نجد أن البنك المركزي يوجب على كل البنوك إعداد هذه التقارير.

هـ- إعداد جدول اهتلاك للقرض يحدد قيمة كل دفعة وفائدة، وكذا قيمة الرسوم المستحقة الدفع والعمل الذي يجب أن يلتزم به، حيث يتم إعلام المقترض باقتراب سداد قيمته قبل 15 يوما من وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار بذلك، وفي حالة عدم التسديد بعد 03 أيام، يرسل له البنك إنذارا بدفع قيمة الدفعة مضافا إليها غرامة تأخير، أما إذا طالت المدة وظهر بأن العميل لن يدفع ما عليه، فإن البنك يقوم بإلغاء جدول الاهتلاك، ومطالبة العميل بسداد قيمة القرض كاملة إضافة إلى الفوائد وغرامات التأخير، أما إذا تمادى العميل في امتناعه عن الدفع فإن البنك يلجأ إلى القضاء، كحل أخير لضمان حقوقه.

الشكل التالي يمثل آلية منح قرض من طرف الوكالة:

الشكل رقم(07): آلية منح قرض في وكالة حمام الضلعة

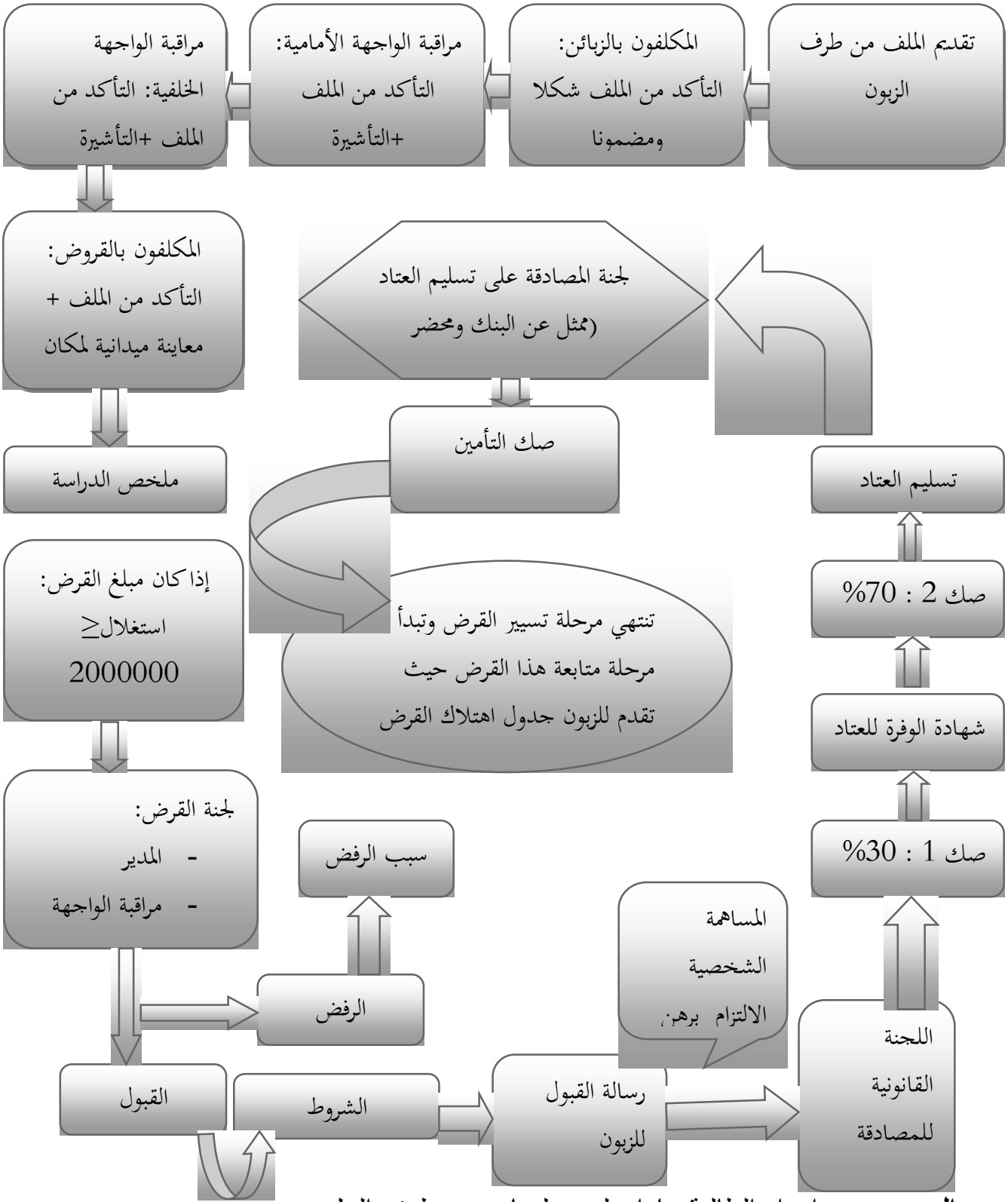

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معلومات من طرف البنك.

المبحث الثاني: تقييم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية_ وكالة حمام الضلعة 907_ في تمويل المشاريع الفلاحية خلال الفترة 2008_2014.

تعتبر البنوك وسيط مالي متميز في تعبئة المدخرات من أصحاب الفائض المالي، وتوجيهها لأصحاب العجز المالي، فهي مجبرة على إتباع سياسة فعالة لجلب الودائع من الجمهور واستغلالها الأمثل في مختلف العمليات المالية، خاصة في عملية الإقراض، هذه الأخيرة تعتبر الأكثر أهمية، نظرا للعائد الذي تحققه من خلال العمليات التمويلية الموجهة لمختلف مجالات الاستغلال، كما توجه العمليات أيضا لتمويل المشاريع الاستثمارية على شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل، وهذا ما يسمح بتطوير قدرات المؤسسة وتوسيع نشاطاتها وتحقيق عائد أكبر.

المطلب الأول: أنواع التمويلات التي تقدمها وكالة BADR

تختلف أساليب تمويل الاستثمارات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من وكالة بنكية إلى أخرى، من قروض دورة الاستغلال إلى قروض دورة الاستثمار، وقروض التجارة الخارجية، إلا أننا سنركز على قروض الاستغلال والاستثمار، حيث أن القروض طويلة ومتوسطة الأجل والقروض قصيرة الأجل تصنف كل منهما إلى قروض كلاسيكية (عادية غير مدعمة) وقروض مدعمة (مدعمة من طرف الدولة)، وتمنح وفق شروط:

1- تمنح لفئة البطالين.

2- العمر من 19 إلى 50 سنة.

3- الإقامة في الولاية.

الفرع الأول: قروض الاستغلال (قروض قصيرة الأجل)

وهي قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال للمؤسسة المتكررة باستمرار أثناء عملية الإنتاج. ومن أمثلتها التخزين، التموين، التوزيع ...، وتأخذ هذه النشاطات الجزء

الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية، باعتبارها مؤسسة وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض.

وقد دعمت الدولة هذا النوع من القروض، وكان الهدف من تدعيمها هو تشجيع الاستثمار الفلاحي، حيث اختصت القروض المدعمة قصيرة الأجل في:

1- تربية الدواجن (بيض + لحم).

2- شراء البذور

الجدول رقم (01): خصائص قروض الاستغلال الممنوحة من طرف الوكالة

قروض الاستغلال (قصيرة الأجل)		
خصائص القرض	غير مدعمة	مدعمة
المبلغ	حسب الضمانات	حسب الضمانات
نسبة الفائدة	%5،25	%00
نسبة المساهمة الشخصية	/	/
الضمانات	تغطي مبلغ القرض	تغطي مبلغ القرض
المدة	عام	عام

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق داخلة للبنك

الفرع الثاني: قروض الاستثمار (قروض طويلة وقصيرة الاجل)

تختلف عمليات الاستثمار عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها ومدتها وموضوعها، لذلك فإن العمليات تتطلب أشكال وطرق أخرى للتمويل، وهذه المميزات العامة، فإذا تعلق الأمر بتمويل العقارات فإننا بصدد تمويل طويل الأجل.

الجدول رقم (02): خصائص قروض الاستثمار

خصائص القرض	قروض طويلة ومتوسطة الأجل		
	كلاسيكية	مدعمـــــــــــة	
		الإعتماد الإيجاري	موجهة للبطالين
المبلغ	حسب الضمانات	حسب الضمانات	<10000000
نسبة الفائدة	%25.5	%9	%1.05_0 .96
الدورية	سداسية _ ثلاثية	عام _ سداسية	سداسية
الضمانات	تغطي المبلغ الكلي للقرض+ رهن العتاد الممول	تغطي المبلغ الكلي للقرض+ رهن العتاد الممول	رهن العتاد الممول
نسبة المساهمة الشخصية	%30_10	%00	%02_01

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق من البنك.

المطلب الثاني: تحليل التمويلات المقدمة من طرف الوكالة

أسفرت مختلف الجهود المبذولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من أجل تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات والمشاريع الفلاحية، على تزايد الإقبال من طرف الفلاحين على خدماته، لذا سيتم التعرض إلى تقييم مجهودات البنك في هذا المجال.

الجدول رقم (03): تطور تمويل البنك للمؤسسات (المشاريع) الفلاحية حسب القطاع خلال الفترة 2008- 2014.

الوحدة 100 دج.

القطاع / السنة	الزراعة		تربية الأبقار		تربية الأغنام		تربية الدواجن		المجموع
2008	عدد القروض الممنوحة	02	عدد القروض الممنوحة	/	عدد القروض الممنوحة	/	عدد القروض الممنوحة	/	02
	عدد مناصب الشغل	04	عدد مناصب الشغل	/	عدد مناصب الشغل	/	عدد مناصب الشغل	/	04
	تكلفة الاستثمار	4310	تكلفة الاستثمار	/	تكلفة الاستثمار	/	تكلفة الاستثمار	/	4310
2009	عدد القروض الممنوحة	02	عدد القروض الممنوحة	/	عدد القروض الممنوحة	/	عدد القروض الممنوحة	01	03
	عدد مناصب الشغل	04	عدد مناصب الشغل	/	عدد مناصب الشغل	/	عدد مناصب الشغل	02	06
2010	عدد القروض الممنوحة	03	عدد القروض الممنوحة	01	عدد القروض الممنوحة	/	عدد القروض الممنوحة	01	05
	عدد مناصب الشغل	06	عدد مناصب الشغل	02	عدد مناصب الشغل	/	عدد مناصب الشغل	02	10
	تكلفة الاستثمار	4639	تكلفة الاستثمار	1426	تكلفة الاستثمار	/	تكلفة الاستثمالر	4530	10595
2011	عدد القروض الممنوحة	02	عدد القروض الممنوحة	01	عدد القروض الممنوحة	/	عدد القروض الممنوحة	01	04
	عدد مناصب الشغل	04	عدد مناصب الشغل	02	عدد مناصب الشغل	/	عدد مناصب الشغل	02	08
	تكلفة الاستثمار	5001	تكلفة الاستثمار	1426	تكلفة الاستثمار	/	تكلفة الاستثمار	7133	13560

2012	عدد القروض الممنوحة	01	عدد القروض الممنوحة	01	عدد القروض الممنوحة	/	عدد الممنوحة القروض	03	05
	عدد مناصب الشغل	02	عدد مناصب الشغل	02	عدد مناصب الشغل	/	عدد مناصب الشغل	08	12
	تكلفة الاستثمار	2221	تكلفة الاستثمار	4044	تكلفة الاستثمار	/	تكلفة الاستثمار	12575	18840
2013	عدد القروض الممنوحة	01	عدد القروض الممنوحة	02	عدد القروض الممنوحة	02	عدد القروض الممنوحة	01	06
	عدد مناصب الشغل	02	عدد مناصب الشغل	04	عدد مناصب الشغل	04	عدد مناصب الشغل	04	14
	تكلفة الاستثمار	3211	تكلفة الاستثمار	5095	تكلفة الاستثمار	4456	تكلفة الاستثمار	28633	41396
2014	عدد القروض الممنوحة	16	عدد القروض الممنوحة	04	عدد القروض الممنوحة	01	عدد القروض الممنوحة	05	26
	عدد مناصب الشغل	37	عدد مناصب الشغل	11	عدد مناصب الشغل	03	عدد مناصب الشغل	13	64
	تكلفة الاستثمار	65063	تكلفة الاستثمار	43226	تكلفة الاستثمار	3980	تكلفة الاستثمار	33897	146166

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ملاحق من البنك

من خلال الجدول نلاحظ أن تمويل البنك للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في تطور ملحوظ مع مرور السنوات، حيث قفز عدد القروض الممنوحة في هذا المجال من قرضين اثنين بتكلفة استثمارية قدرها 4310 وحدة، لخلق 04 مناصب شغل سنة 2008 إلى 26 قرضا ممنوحا بتكلفة قدرها 146166 وحدة، الذي أدى إلى خلق 64 منصب شغل سنة 2014.

كما يمكن ملاحظة أن الاستثمار الفلاحي المقدم من طرف البنك، يرتكز أساسا على قطاع الزراعة بتكلفة إجمالية قدرها 88111 وحدة لتمويل 27 قرضا، الأمر الذي أدى إلى خلق 59 منصب عمل في هذا القطاع، متبوعا بقطاع تربية الدواجن ب 12 قرضا ممنوحا، بتكلفة قدرها 87776 وحدة لإيجاد 31 منصب شغل ثم تربية الأبقار، حيث تم تمويل 09 مشاريع بتكلفة إجمالية قدرها 55218 وحدة، الذي أدى إلى خلق 21 منصب شغل في هذا القطاع.

وأخيرا تربية الأغنام بتكلفة إجمالية قدرها 8436 وحدة لتمويل 03 مشاريع، مما خلق 07 مناصب شغل.

الجدول رقم(04): عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الاستثمارية الفلاحية خلال فترة 2008- 2014.

البيان	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة	عدد الملفات قيد الدراسة	المشاريـــــع الممولة		
السنة					التكلفة	القروض الممنوحة	عدد مناصب الشغل
2008	03	02	01	00	4310	3017	04
2009	03	03	00	00	4674	3574	06
2010	05	05	00	00	6065	4246	08
2011	04	04	00	00	13560	9492	08
2012	07	05	02	00	18840	16014	12
2013	07	06	01	00	41316	35118	14
2014	27	26	01	00	146166	102316	64
المجموع	56	51	04	00	234931	173777	116

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ملاحق من البنك

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول، نلاحظ أن نسبة تدخل البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، يعتبر كبيرا بالمقارنة مع التكلفة الاستثمارية الإجمالية لمختلف المشاريع، حيث يقدر إجمالي القروض الممنوحة بـ 173777 وحدة من إجمالي التكلفة المخصصة لإنشاء هذه المشاريع المقدر ب 234931، أي ما يعادل نسبة 73.97%، والباقي يمثل رأس مال خاص بالفلاح صاحب الاستثمار بـ 26.03%، وبالتالي هذا التمويل أدى إلى خلق عدد إجمالي لمناصب شغل يقدر بـ 116 منصب في مختلف القطاعات الفلاحية الممولة.

كما نلاحظ أن القروض الممولة من طرف البنك في تزايد مستمر عبر السنوات، حيث تطورت قيمتها من 3017 وحدة سنة 2008 إلى 102316 وحدة مع نهاية سنة 2014.

ونلاحظ أيضا عدم وجود ملفات قيد الدراسة، نظرا لسياسة البنك المتبعة في هذا المجال، حيث أنه يهدف إلى الرد السريع على طلبات القروض المقدمة من الفلاحين، إما بالقبول أو الرفض مع التبرير (سبب الرفض).

ورغم تطور حجم القروض الممنوحة لدعم الاستثمار الفلاحي عبر السنوات، إلا أن الأرقام المحققة تبقى بعيدة عن الأهداف المسطرة، بالإضافة إلى أن المحفظة المالية للبنك، تتضمن نسبة كبيرة من الذمم والديون المشكوك في إمكانية تسديدها، والذي يعود عادة إلى الإفلاس الذي تتعرض له المؤسسات الفلاحية، أو التهرب المقصود للزبائن من تسديد الديون التي على عاتقهم.

الجدول رقم (05): قيمة القروض الاستثمارية الفلاحية المسددة وغير المسددة خلال فترة 2008- 2014.

التعيين السنة	القروض الممنوحة	قيمة القروض المسددة	قيمة القروض غير المسددة	النسبـــة %
2008	3017	1949	1068	%63
2009	3574	1912	1662	%53
2010	4246	3800	446	%90
2011	9492	127	9365	%1.33
2012	16014	757	15257	%4.72
2013	35118	265	34853	%1
2014	102316	639	101677	%0.62

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ملاحق من البنك

من خلال الجدول، يمكن أن نلاحظ بأن نسبة تسديد الديون المترتبة عن منح القروض الفلاحية الاستثمارية يبقى بعيدا عن آمال وتطلعات البنك، حيث قدرت نسبة التسديد سنة 2008 بـ 63% من مجموع القروض الممنوحة، مرورا بنسبة 53% في سنة 2009، و90% سنة 2010 وهي أعلى نسبة، لتتراجع النسب ابتداء من سنة 2011.

ويعود ذلك إلى استفادة معظم الفلاحين من فترات تأجيل قد تصل إلى 03 سنوات، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف البنك، قصد تشجيع الفلاحين للتقرب أكثر من مصالح البنك، للحصول على قروض استثمارية (استقطاب أكبر عدد من الفلاحين).

المطلب الثالث: تقييم الفلاحين لخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بحمام الضلعة–

للتعرف أكثر على دور البنك الفلاحي في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية، قمنا بإجراء دراسة استطلاعية على مجموعة من الفلاحين المتعاملين مع البنك محل الدراسة، حيث استخدمت أسلوب الاستبانة، وذلك بتوزيع استمارات على الفلاحين، حيث تم اختيار

عينة عشوائية قدر عددها بـ 20 فلاحا، وذلك بتوجيه مجموعة من الأسئلة، قمنا بتحليلها باستعمال برنامج SPSS(الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية)، وذلك باستعمال التكرارات والنسب المئوية.

الفرع الأول: تفريغ إجابات الفلاحين على أسئلة الاستمارة وتحليلها

السؤال الأول: هل يتم تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الوقت المناسب الذي يرضي العميل؟

الجدول رقم (6): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال الأول.

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	%75
لا	05	%25
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم بنسبة 75%، في حين أن نسبة 25% من الفلاحين أجابوا بلا، أي أنه بشكل عام عملية التمويل حسب آراء الفلاحين تتم في الوقت المناسب الذي يرضي العملاء.

السؤال الثاني: هل عملية تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية تتسم بالدقة وعدم حدوث أخطاء؟

الجدول رقم (7): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال الثاني.

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	%75
لا	05	%25
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 75%، في حين أن نسبة 25% من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن عملية التمويل حسب آراء الفلاحين تتسم بشكل عام بالدقة وبعدم حدوث أخطاء.

السؤال الثالث: هل موظفو البنك على استعداد لمساعدة الفلاحين، والرد على استفساراتهم؟

الجدول رقم (8): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال الثالث.

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%90
لا	02	%10
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 90%، في حين أن نسبة 10% من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن موظفو البنك على استعداد تام لمساعدة الفلاحين، والرد على انشغالاتهم.

السؤال الرابع: هل المعاملات البنكية تتسم بالسرية؟

الجدول رقم (9): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال الرابع.

بدائل الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	%95
لا	01	%05
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 95%، في حين أن نسبة 05% من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن المعاملات البنكية تتم في سرية تامة بين الفلاح والبنك.

السؤال الخامس: هل أنت مقتنع بالتمويل الاستثماري المقدم؟

الجدول رقم (10): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال الخامس

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	%100
لا	00	%00
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 100%، أي الفلاحين مقتنعون تماما بالتمويل المقدم لهم من طرف البنك.

السؤال السادس: هل التمويل المقدم من طرف البنك مطابق لطلب الفلاح؟

الجدول رقم (11): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال السادس

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%90
لا	02	%10
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 90%، في حين أن نسبة 10% من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن التمويل المقدم من طرف البنك مطابق لمتطلبات الفلاح.

السؤال السابع: هل التسهيلات المتوفرة لدى البنك ملائمة؟

الجدول رقم (12): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال السابع.

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**17**	**%85**
لا	**03**	**%15**
المجموع	**20**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 85%، في حين أن نسبة 15% من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن التسهيلات المقدمة من قبل البنك بشكل عام ملائمة لتوقعات الفلاحين.

السؤال الثامن: هل المظهر العام للهياكل المادية للبنك يتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة؟

الجدول رقم (13): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال الثامن.

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	09	%45
لا	11	%55
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 55%، في حين أن نسبة 45% من الفلاحين أجابوا بلا، أي إجابات أفراد العينة تتباين بين أن المظهر العام للهياكل المادية للبنك يتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة أو لا يتلاءم.

السؤال التاسع: عندما تكون لك مشكلة بنكية أو مالية، هل تتعاطف إدارة البنك معك؟

الجدول رقم (14): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال التاسع.

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	%80
لا	04	%20
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 80%، في حين أن نسبة 20% من الفلاحين أجابوا بلا، أي أنه في الغالب البنك يتعاطف مع العميل، وهو على استعداد لحل أي مشكلة بنكية تخص العميل.

السؤال العاشر: هل تثق بموظفي البنك الذين تتعامل معهم؟

الجدول رقم (15): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال العاشر.

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	%85
لا	03	%15
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 85%، في حين أن نسبة 15% من الفلاحين أجابوا بلا، أي مجموعة كبيرة من الفلاحين لديهم ثقة كبيرة بموظفي البنك، وهذا ما يعكس قدرة البنك على الوفاء بالوعود المقدمة للفلاحين.

السؤال الحادي عشر: هل تشعر أن البنك يضع المصلحة العليا للزبون قبل أي شيء؟

الجدول رقم (16): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال الحادي عشر.

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	%65
لا	07	%35
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداعلى نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، بنسبة 65%، في حين أن نسبة 35% من الفلاحين أجابوا بلا، أي أن نسبة 65% من العينة ترى بأن البنك يضع مصلحة الفلاح قبل أي مصلحة، في حين أن النسبة الباقية، ترى أن هناك مصالح أخرى تدخل ضمن أولويات البنك.

السؤال الثاني عشر: هل تناسبك أوقات عمل البنك؟

الجدول رقم (17): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال الثاني عشر.

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	%90
لا	02	%10
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الفلاحين أجابوا بنعم، أي أن نسبة 90% من أفراد العينة تناسبهم فترة عمل البنك، في حين أن نسبة 10% من الفلاحين لا تناسبهم فترة عمل البنك خاصة الفترة المسائية.

السؤال الثالث عشر: هل موظفو البنك يقومون بتقديم خدمة عاجلة؟

الجدول رقم (18): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال الثالث عشر

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	11	%55
لا	9	%45
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداعلى نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة 55% من الفلاحين يرون أن الموظفون يقومون بتقديم الخدمات في الوقت المناسب وبصفة عاجلة، في حين أن نسبة 45% من الفلاحين يرون أن الخدمات يتم تقديمها في الوقت غير المناسب، حيث يتم تأجيلها في بعض الحالات، وهنا تدخل العديد من الاعتبارات من بينها المحسوبية.

السؤال الرابع عشر: هل الشروط التي يفرضها البنك على المشاريع الاستثمارية الفلاحية مستعصية؟

الجدول رقم (19): التكرارات والنسب المئوية لآراء أفراد العينة حول السؤال الرابع عشر.

بدائل الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	%75
لا	05	%25
المجموع	20	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل برنامج SPSS.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة 75% من الفلاحين يرون أن الشروط التي يفرضها البنك سهلة وميسرة، في حين أن نسبة 25% من الفلاحين يرونها صعبة ومستعصية، خاصة من ناحية الوثائق الإدارية.

الفرع الثاني: النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة

من خلال التحليل السابق لنتائج الاستبيان، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية يقدمها البنك في الوقت المناسب، وبالدقة اللازمة، وبالسرية اللازمة. حيث يسعى البنك من خلال تقديم الخدمات إلى تحقيق رضا العملاء.
- يسعى موظفوا البنك إلى تقديم الخدمات على أحسن وجه، وفقا لمتطلبات العميل، حيث يتم تقديم التمويل للعميل بصفة مرضية، وذلك ضمانا للسمعة الجيدة للبنك، ولراحة العملاء.
- تعمل إدارة البنك على الاهتمام بشكاوى العملاء، والسعي لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة، وهذا ما يعكس ثقة العميل بالبنك، ومدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاهه.
- يسعى البنك إلى إيجاد وقت ملائم لاستقبال الفلاحين، والحرص على مصالحهم، وذلك بالاستعجال في تقديم الخدمات في الحين، كما تسعى إدارة البنك إلى تسهيل شروط القروض وتبسيطها.

خلاصة الفصل:

رغم أن الاستثمار الفلاحي الممول من طرف البنك، في تزايد وتطور مستمر عبر السنوات (من خلال تحليلات الجداول السابقة)، إلاّ أن ذلك يبقى بعيدا عن الأهداف المسطرة المراد بلوغها، ويرجع هذا إلى عدة أسباب ومشاكل تعيق نظام التمويل البنكي للاستثمار في القطاع الفلاحي من أهمها:

- القضية العقارية حيث أن الكثير من الفلاحين لا يمتلكون عقود ملكية لأراضيهم، مما يصعب تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة.
- عدم استقرار ملاك الأراضي، مما يشكل عائق أمام البنك لاسترجاع أمواله، حيث أننا نلاحظ تغيرا مستمرا لملاك الأراضي، إما بسبب الإفلاس أو سبب عمليات إرجاع الأراضي إلى أصحابها، وهكذا يجد البنك نفسه عاجزا عن المطالبة بأمواله ومن أي مالك يطلبها.
- مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة، حيث يعتبر أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك، حيث أن الفلاح المستفيد من القرض لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة، بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي بصفة عامة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد بدأنا بحثنا هذا بجملة من المفاهيم المختلفة، بالبنوك التجارية، التمويل والاستثمار الفلاحي، فالبنك التجاري هو مؤسسة مالية يؤدي دور الوساطة بين ذوي العجز المالي والفائض، فهو يقوم بتمويل مختلف القطاعات ويعمل على تطويرها، من بينها الاستثمار في القطاع الفلاحي، حيث يعتبر هذا الأخير عنصرا هاما في بعض الدول.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال فهم أي قطاع إلا بعد الخوض في أصوله، ودراسة تطوره، وهذا اعتمادا على طرق تحليلية تساعد على إعطاء صورة واضحة عن هذا القطاع.

ومنه جاءت دراستنا كدعم لموضوع يشمل أحد أهم الأفكار العصرية التي شغلت حيزا لا يستهان به، ألا وهو دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار الفلاحي، فلقد اهتم البحث في جانبه النظري في الفصل الأول والثاني بإعطاء لمحة كل من البنوك التجارية، التمويل والاستثمار الفلاحي. أما في الفصل الثالث فقد قمنا بدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحمام الضلعة والتي حاولنا من خلالها إسقاط الضوء على واقع الاستثمار الفلاحي في البنك، فتطرقنا لسياسة الائتمان فيه، وتعرضنا لدوره في تمويل الاستثمار الفلاحي خلال الفترة (2008 -2014).

ومن خلال دراستنا وتطبيقنا لهذه الحالة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ أن تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية يقدمها البنك في الوقت المناسب، وبالدقة اللازمة، وبالسرية اللازمة، حيث يسعى البنك من خلال تقديم الخدمات إلى تحقيق رضا العملاء.
- ✓ يسعى موظفوا البنك إلى تقديم الخدمات على أحسن وجه وفقا لمتطلبات العميل، حيث يتم تقديم التمويل للعميل بصفة مرضية، وذلك ضمانا للسمعة الجيدة للبنك، ولراحة العملاء.
- ✓ تعمل إدارة البنك على الاهتمام بشكاوى العملاء، والسعي لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة، وهذا ما يعكس ثقة العميل بالبنك، ومدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاهه.

✓ يسعى البنك إلى إيجاد وقت ملائم لاستقبال الفلاحين، والحرص على مصالحهم، وذلك بالاستعجال في تقديم الخدمات في الحين، كما تسعى إدارة البنك إلى تسهيل شروط القروض وتبسيطها.

✓ يعطي البنك أهمية خاصة للائتمان الفلاحي، نظرا لعلاقته بهذا القطاع، ويقوم في هذا الصدد بمنح أنواع مختلفة من القروض يصنفها إلى قروض (موسمية، متوسطة وطويلة الأجل).

✓ أن نشاط البنك التمويلي لم يعد يقتصر على الاستثمار في القطاع الفلاحي فحسب، بل أصبح يمتد إلى قطاعات أخرى (تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل القطاع التجاري).

✓ أدى صدور قانون النقد والقرض إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بالاستثمار الفلاحي بالبنك، حيث أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل، كما أصبح البنك يشترط تقديم الضمانات مقابل القروض الممنوحة.

✓ تتضح الأهمية التي يوليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للائتمان الفلاحي، من خلال النسب الكبيرة الموجهة للاستثمار الفلاحي، حيث شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2008-2014)، وذلك بسبب التسهيلات المقدمة للفلاحين.

بالرغم من الإصلاحات التي عرفها نظام التمويل البنكي للاستثمار الفلاحي، تبقى البنوك تصطدم بعدة مشاكل عند تمويلها لهذا القطاع من بينها:

✓ القضية العقارية.

✓ عدم استقرار ملاك الأراضي.

✓ مشكل عدم التسديد.

بناءا على دراستنا لهذا الموضوع وانطلاقا من الاستنتاجات التي توصلنا إليها يمكن أن نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:

✓ العمل على تشجيع وتدعيم الاستثمارات في قطاع الفلاحة، من خلال سياسة شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع، بما يضمن استقرار اليد العاملة ووضع حد للهجرة الريفية.

✓ توفير التمويل الضروري وفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع التخلص تماما من أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب.

✓ حل إشكالية الملكية العقارية، حتى يتم خلق الاطمئنان والاستقرار النفسي لدى الفلاحين، باعتبار أن الفلاح عون اقتصادي وأن المنتج الفلاحي له قيمة مالية وإستراتيجية.

✓ لابد من تشجيع الشباب خاصة من يمتلك تكوينا وثقافة فلاحية، على العمل في النشاط الفلاحي، والاهتمام بالصناعات الغذائية وتربية المواشي.

✓ وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العلمي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور.

✓ لا بد للبنك أن يعمل على خلق تنظيم أكثر لعملية التمويل لزبائنه، ويقوم بمتابعة ومراقبة القروض الممنوحة ميدانيا، والمساهمة في توجيهها والعمل على تحسين وظائفه واتخاذ القرارات التمويلية، اعتمادا على معايير علمية خاصة عند تقييم المشاريع.

هذا ويبقى مجال البحث واسعا فيما يخص تمويل البنوك للاستثمارات الفلاحية، لإيجاد أحسن الطرق والصيغ الممكنة لتمويلها، مع الأخذ بعين الاعتبار بنيته الهيكلية من جهة وضمان البنك استرداد أمواله كاملة، وفي الآجال المحددة من جهة ثانية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. أحمد توفيق جميل، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، لبنان،1999.
2. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
3. بلعجوز حسين، صاطوري الجودي، تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية، ديوان المطبوعات الجامعيةّ، الجزائر، 2003.
4. الحاج طارق، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
5. الحلبي رياض، العصار رشاد، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
6. الحميري موفق عدنان عبد الجبار، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
7. الحناوي محمد صالح وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
8. الحناوي محمد صالح، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
9. حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002.
10. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008، ص88. والتوزيع، الجزائر، 2003.

11. الداغر محمود محمد، الأسواق المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، 2005.

12. الزغبي هيثم محمد، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

13. سحنون محمد، الاقتصاد النقدي، دار البهاء الين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

14. شموط مروان، كنجوا عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

15. شيحة مصطفى رشدي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، مصر، 1985.

16. شيحة مصطفى رشدي، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.

17. صبحي تادرس قريصة، محمد العقاد مدحت، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1983.

18. الصيرفي محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 2007.

19. عبد العزيز سمير محمد، التمويل التأجيري، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2000.

20. عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

21. عجمية محمد عبد العزيز، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، لبنان، 1983.

22. عزلان محمد عزة، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

23. العصار رشاد، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

24. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

25. القزويني شاكر، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

26. محمود يونس، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002.

27. مطر الداهري عبد الوهاب، الاقتصاد الزراعي، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، العراق، 1880.

28. النمري خلف بن سليمان بن صالح، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

29. هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية"مدخل اتخاذ القرار"، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996.

30. هندي منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، المكتب العربي الحديث، ط2، مصر ، 2006.

31. هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث، ط4، مصر، 1999.

32. هندي منير ابراهيم، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، مصر، 1998.

33. هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

- **الملتقيات**

1. أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة الأغواط، الجزائر.
2. بونوة شعيب، بودلال علي، "إشكالية التمويل الفلاحي والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع "،الملتقى الدولي حول : تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002.
3. خبابة عبد الله، مداخلة ضمن ملتقى حول إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
4. زهرة بن يخلف، ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطنى الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بشار، يومي 24 و25 أفريل 2005.
5. عبد العزيز فطيمة، تيميزار أحمد، تعامل البنوك الجزائرية مع المؤسسات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي ببشار، الجزائر، يومي 25.24 أفريل 2006،
6. كتوش عاشور، قورين الحاج قويدر، دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، مداخلة ضمن الملتقى حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2006.

➢ **المذكرات**

1. فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

2. بحة عيسى، قرار الاستثمار الزراعي "دراسة عينة من مشاريع الاستثمار الزراعي، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

3. برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.

4. جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، مذكرة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

5. حورية حمدي، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.

6. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

7. العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2007.

8. قيرش محمد الأمين، تأثير جودة الخدمات المصرفية في الأداء المالي للبنوك الجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014.

9. منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

10. موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. J:PCENREUR, la décision d'investisse ment et la politique de lentvepvise, 3eme édition, ALGER.

2. PIERRE CONCO, la gestion financier de Enterprise,3eme idtion.

الملاحق

أسئلة الاستمارة

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " تقييم دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار الفلاحي" وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر2 في اقتصاديات البنوك والتمويل.

لهذا نرجوا التكرم بالإجابة على الأسئلة الموالية، وذلك بوضع علامة (X) أمام الاجابة المناسبة، مع العلم أن المعلومات المقدمة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

أشكر لكم حسن تعاونكم.

الباحثة: نورة مقدود

الرقم	السؤال	نعم	لا
01	هل يتم تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الوقت المناسب الذي يرضي العميل؟		
02	هل عملية تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية تتسم بالدقة وعدم حدوث أخطاء؟		
03	هل موظفوا البنك على استعداد لمساعدة العملاء، والرد على استفساراتهم؟		
04	هل المعاملات البنكية تتسم بالسرية؟		
05	هل أنت مقتنع بالتمويل الاستثماري المقدم؟		
06	هل التمويل المقدم من طرف البنك مطابق لطلب العميل؟		
07	هل التسهيلات المتوفرة لدى البنك ملائمة ؟		
08	هل المظهر العام للهياكل المادية للبنك يتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة؟		
09	عندما تكون لك مشكلة بنكية أو مالية، هل تتعاطف إدارة البنك معك؟		
10	هل تثق بموظفي البنك الذين تتعامل معهم؟		
11	هل تشعر أن البنك يضع المصلحة العليا للزبون قبل أي شيء؟		
12	هل تناسبك أوقات عمل البنك؟		
13	هل موظفوا البنك يقومون بتقديم خدمة عاجلة؟		
14	هل الشروط التي يفرضها البنك على المشاريع الاستثمارية الفلاحية مستعصية؟		

تم بحمد الله

الملخص:

تعتبر المشاريع الفلاحية أحد أهم الركائز الأساسية المعتمد عليها في تنمية وترقية الاقتصاد الوطني، كما أن فتح المجال أمام الاستثمارات الفلاحية يتطلب وضع سياسة ذات إستراتيجيات دقيقة ومحددة في الزمان والمكان، ولها خلفيات يترتب عنها المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، تخفيض التبعية الغذائية والمساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات، وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يتطلب تدخل الدولة و البنوك التجارية لتوجيه هذا القطاع وتنميته وتمويله، وفق أطر من شأنها إعطاء الأولوية له خاصة بعد انهيار أسعار البترول، خاصة وأن الجزائر تملك موارد وافرة من الموارد الفلاحية الطبيعية والموارد البشرية والمادية، التي تتيح إمكانيات زيادة وتحسين الإنتاج الفلاحي ومواجهة تحديات التي أفرزتها عولمة الإقتصاد وتقليص فاتورة الإستراد.

الكلمات المفتاحية: التمويل، البنوك التجارية، الاستثمار الفلاحي.

Résumé

Les projets agricoles sont considérés comme l'une des principal bases sur laquelle on peut compter pour le développement et le progrès de l'économie nationale, ainsi que l'ouverture devant l'investissement dans le domaine agricole, exige la mise en place d'une stratégie très pointu et limitée dans le temps et dans l'espace, et en même temps elle a des inconvénients qui exigent un investissement qui garantie la sécurité alimentaire et la réduction de la dépendance alimentaire et la contribution dans le développement des exportations en dehors des hydrocarbures.

Afin de faciliter la réalisation de ses objectifs, l'intervention de l'état et indispensable par le biais des banques commerciales, pour l'orientation de ce secteur et son développement ainsi que son financement, et selon des cadres qui auront pour mission de lui accorder une priorité.

Et spécialement après la chute des prix du pétrole, et surtout pour un pays comme l'Algérie qui possède des ressources agricoles naturelles abondantes ainsi que des ressources humaines et matériel qui permettent d'augmenter et d'améliorer la production agricole et faire face aux défis imposés par la mondialisation de l'économie et afin de réduire la facture de l'importation.

Les mots clé: financement , Banques commerciales , investissement agricoles